مجلة البحوث المالية والتجارية
المجلد (25) – العدد الأول – يناير 2024

تحليل واقع التنمية المستدامة في مصر خلال الفترة 2017–2022

Analysis of the reality of sustainable development in Egypt During the period 2017-2022

د/ حماده محمد عبدالله قاسم
مدرس بقسم الاقتصاد
كلية التجارة – جامعة جنوب الوادي

تاريخ الإرسال	2023-09-6
تاريخ القبول	2023-10-24
رابط المجلة:	https://jsst.journals.ekb.eg/

ملخص:

يهدف هذا البحث إلى التعرف على ماهية التنمية المستدامة من الناحية التعريفية، حيث تتعدد مفاهيم التنمية بشكل عام. لذلك سعي البحث إلى عرض التعريفات المختلفة لهذا المفهوم وتطوره. كما قام البحث بتحليل الملامح العامة للتنمية المستدامة في مصر من خلال تقديم تشخيص وصفي– تحليلي لوضع مؤشراتها، وذلك لتحديد واقع التنمية المستدامة في الاقتصاد المصري.

ولقد توصل البحث إلى أنه في إطار تطور مفاهيم التنمية، يجب أن تتضمن التنمية الاقتصادية (مفهوم واسع) في البداية وجود نمو اقتصادي (مفهوم ضيق)، حيث تتجه نحو التأكيد على تحسين الحياة المادية مع وضع مؤشرات كمية لقياسها (جانب كمي)، ثم تتجه في مرحلة لاحقة نحو العدالة في توزيع ثمار التنمية (جانب كيفي). ومن أجل ضمان استمرار التنمية الاقتصادية، ظهر مفهوم التنمية المستدامة (مفهوم أوسع)، حتى تصبح عملية التنمية إلى حد كبير تلقائية ومستمرة من جيل إلى أخر.

كما أن التنمية المستدامة ثلاثية الأبعاد، أولها، البعد الاقتصادي وثانيهما، البعد الاجتماعي وثالثها، البعد البيئي. وبالتالي، يتطلب تطبيق التنمية المستدامة في الدول، تنفيذ نموذج التنمية ثلاثي الأبعاد، لتحقيق التقدم والرفاهية المنشودة. كذلك، تبين أن رؤية مصر 2030 تمثل إطار استراتيجي للشراكة بين الأمم المتحدة والحكومة المصرية لدعم الجهود نحو تحقيق أهداف التنمية الوطنية، حيث تهدف إلى تحسين جودة الحياة في الوقت الحاضر بما لا يخل بحقوق الأجيال القادمة في حياة أفضل. واتضح من تحليل أهم مؤشرات التنمية المستدامة في مصر، أنه هناك فجوة بين المحقق والمستهدف فيما يخص هذه المؤشرات، حيث هناك انخفاض لعديد من المؤشرات الخاصة بالتنمية المستدامة. لذا، تعد مصر عموماً، بأنها من الدول متوسطة الالتزام والجهد لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

الكلمات المفتاحية:

التنمية المستدامة، مؤشرات التنمية المستدامة، نموذج التنمية ثلاثي الأبعاد، رؤية مصر 2030، التنمية المستدامة في مصر.

Abstract:

This research aims to identify what sustainable development is from a definitional point of view, as there are many concepts of development in general. Therefore, the research sought to present the different definitions of this concept and its development. The research also analyzed the general features of sustainable development in Egypt by presenting a descriptive-analytical diagnosis to develop its indicators, in order to determine the reality of sustainable development in the Egyptian economy.

The research has concluded that within the framework of the evolution of development concepts, economic development (broad concept) must initially include the existence of economic growth (narrow concept), as it moves towards emphasizing the improvement of material life while developing quantitative indicators to measure it (quantitative aspect), then At a later stage, it moves towards justice in distributing the fruits of development (qualitative aspect). In order to ensure the continuation of economic development, the concept of sustainable development (a broader concept) emerged, so that the development process becomes largely automatic and continuous from one generation to another.

Sustainable development is also three-dimensional: the first is the economic dimension, the second is the social dimension, and the third is the environmental dimension. Therefore, the application of sustainable development in countries requires the implementation of the three-dimensional development model to achieve the desired progress and prosperity. Likewise, it was found that Egypt's Vision 2030 represents a strategic framework for partnership between the United Nations and the Egyptian government to support efforts towards achieving national development goals, as it aims to improve the quality of life at the present time without prejudice to the rights of future generations to a better life. It became clear from the analysis of the most important indicators of sustainable development in Egypt that there is a gap between the achiever and the target with regard to these indicators, as there is a decline in many indicators of sustainable development. Therefore, Egypt is considered, in general, to be one of the countries with moderate commitment and effort to achieve the goals of sustainable development.

Key words:

Sustainable development, indicators of sustainable development, three-dimensional development model, Egypt's vision 2030, sustainable developments in Egypt.

- مقدمــة:

لقد توالت النظريات والمصطلحات الاقتصادية، مروراً بمصطلح النمو ووصولاً إلى مصطلح التنمية الاقتصادية المستدامة الذي انتشر في مختلف دول العالم، حيث تسعي كل دولة لتوفيق ظروفها مع النظام الاقتصادي العالمي وأفكاره الجديدة. لذلك، لم تعد التنمية المستدامة ترفاً فكرياً، بل هي مطلباً أساسياً لتحقيق التنمية وتوزيع ثمارها بين الأجيال المتعاقبة. لذا، استحوذ موضوع التنمية المستدامة على اهتمام العالم، فعقدت من أجله المؤتمرات والقمم الدولية، وهذا إن دل على شيء، إنما يدل على أن الأسلوب التقليدي للتنمية لم يعد كافٍ لتحقيق رفاهية المجتمعات مع التوجه العالمي للحفاظ على البيئة.

وبناءً عليه، وجد مفهوم التنمية المستدامة قبولًا دوليًا لتطوير التنمية الاقتصادية التقليدية، بمعنى التنمية التي تراعي النواحي الاجتماعية والبيئية إلى جانب الناحية الاقتصادية في المجتمع. ولقد تبلورت الفكرة من خلال تقرير البنك الدولي عام 1987 بعنوان "مستقبلنا المشترك"، والذي فسر التعارض بين تحقيق التنمية التقليدية والبيئة. أما فيما يتعلق بقياس التنمية المستدامة فلم تعد مقاييس التنمية التقليدية مثل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي كافية لقياس التنمية المستدامة. ومن هنا، ظهرت الحاجة لإيجاد مؤشرات جديدة لقياس التنمية المستدامة، ومن ثم قامت عديد من المؤسسات الدولية مثل البنك الدولي والأمم المتحدة وأكاديميين بتقديم عدة مؤشرات لقياسها، ومن ثم التوصل لعدة مؤشرات يتم الاتفاق عليها.

وقد اعتمدت الدول الأعضاء بالأمم المتحدة أجندة 2030 للتنمية المستدامة في عام 2015، والتي وضعت مجموعة من الأهداف التنموية يتم تحقيقها بحلول عام 2030، لعل من أهم تلك الأهداف هي الاهتمام بالتعليم، الصحة، رفع معدلات النمو الاقتصادي، الحفاظ على البيئة، تقليل اللامساواة الاجتماعية، تعزيز قيم المساواة بين الرجل والمرأة، القضاء على الفقر والجوع. وانطلاقًا من تلك الرؤية، وضعت الدولة المصرية استراتيجيتها للتنمية المستدامة (رؤية مصر 2030).

- أهمية البحــث:

لقد شهد العالم مؤخراً إدراكا متزايداً بأهمية التنمية المستدامة بسبب دورها في تعزيز رفاهية الأجيال الحالية والقادمة للبشر، فهي تعطي نطاق جديد لتحسين طريقة المعيشة في المجتمعات. لذلك اكتسبت فكرة التنمية المستدامة تأييداً دولياً، لما لها من قدرة على تطوير المجتمعات في مختلف أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، بما يضمن استمرارية الحياة الإنسانية.

أضف إلى ذلك، تبذل مصر كغيرها من الدول جهدها في سياساتها التنموية لتحقيق التنمية المستدامة. ومن هنا، تأتي أهمية هذا البحث النابعة من أهمية فكرة موضوعه " التنمية المستدامة" ودورها المنتظر في تطوير الاقتصاد المصري، من أجل معرفة كيفية تحقيق التنمية بشكل سليم واستدامتها في مصر.

- مشكلة البحـــث:

إن التقدم الاقتصادي المشهود في دول العالم والذي صاحبه إقامة وإنشاء عديد من المشاريع الكبرى والاستثمارات الضخمة، قد أدى الى زيادات مرتفعة في حجم الناتج المحلي الاجمالي، ولكنها في المقابل استنزفت الموارد الطبيعية والتي تعد رصيداً للأجيال اللاحقة اضافة إلى انعكاساتها السلبية على البيئة من خلال زيادة التلوث البيئي بصوره المختلفة مثل التصحر وانخفاض نصيب الفرد من المياه .....وغيرها من صور استنزاف ونضوب الموارد. لذلك أصبحت التنمية المستدامة مطلب أساسي لتحقيق العدالة والإنصاف في توزيع مكاسب التنمية بين الأجيال المختلفة والمتعاقبة.

لذا، يتضمن مفهوم التنمية المستدامة بشكل أساسي، ضرورة تغلب العالم على مخاطر التدهور البيئي مع عدم التخلي عن حاجات التنمية الاقتصادية، وكذلك المساواة والعدل الاجتماعي. وهو ما يمثل المشكلة الأساسية التي يسعي هذا المفهوم لحلها، وتسعي كل دولة بدورها أيضاً لحلها، وكذلك مصر من خلال تطبيق هذا المفهوم. وتتفاوت دول العالم في مدي تقدمها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ويعتبر متوسط مؤشر التنمية المستدامة في مصر منخفضاً إذا ما تم مقارنته بدول أخرى، حيث هناك انخفاض ملحوظ لعديد من المؤشرات الخاصة بالتنمية المستدامة في مصر.

وبالتالي، تسعي الحكومة المصرية لملاءمة ظروفها مع النظام الاقتصادي العالمي وأفكاره الجديدة في ظل رؤية 2030، لتحقيق تقدم في مؤشرات التنمية المستدامة وحل تلك المشكلة. وعليه يُمكن صياغة تساؤل البحث الرئيسي على النحو التالي:

" ما مدى تقدم الحكومة المصرية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة على أرض الواقع؟"

وينبثق من هذا التساؤل الرئيسي مجموعة من التساؤلات الفرعية التالية:

(1) ما هو مفهوم التنمية المستدامة؟ وما هي أهم أهدافها؟
(2) ما هي المؤشرات المستخدمة لقياس التنمية المستدامة؟
(3) ما هي الاستراتيجية المتبعة لتحقيق التنمية المستدامة في مصر؟
(4) أين وصلت مصر في سعيها نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة؟

-أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى التالي:

(1) التعرف على ماهية التنمية المستدامة وأبعادها وأهدافها.
(2) التعرف على مؤشرات التنمية المستدامة التي وضعتها منظمة الأمم المتحدة.
(3) التعرف على رؤية مصر 2030.
(4) التعرف على وضع مصر من حيث تحقيقها لأهداف التنمية المستدامة.

- فرضية البحث:

يتمثل فرض البحث الرئيسي في الفرض التالي:

"هناك تأثير لسياسات الحكومة المصرية على تحقيق معظم أهداف ومؤشرات التنمية المستدامة في مصر"

- منهجية البحث:

من أجل تحقيق أهداف البحث وفرضيته، استخدمت الدراسة المنهج الاستنباطي وذلك فيما يتعلق بالتنمية المستدامة ورؤية التنمية المستدامة في مصر 2030 م. كما استخدمت الدراسة المنهج التحليلي الوصفي لبيان مؤشرات التنمية المستدامة بمصر، وذلك من خلال عرض وتحليل بيانات عن واقع الاقتصاد المصري فيما يتعلق بمدي تقدمه في تحقيق أهداف التنمية المستدامة خلال الفترة قيد البحث.

- حدود البحث المكانية والزمنية:

تمثلت الحدود المكانية في اختيار مصر كإطار مكاني لدراسة مؤشرات التنمية المستدامة في الاقتصاد المصري. أما الحدود الزمنية للبحث هي الفترة الممتدة من 2017 إلى 2022م، استناداً إلى التقارير المنشورة من جانب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي حول مؤشرات التنمية المستدامة – الدالة على مدي تقدم الدول في تحقيق أهداف التنمية المستدامة– الذي بدأ إصداره رسمياً منذ عام 2017 م.

- تقسيم البحث:

وتحقيقاً لأهداف البحث تم تقسيمه إلى المحاور التالية:

المحور الأول: التنمية المستدامة (ماهيتها، مؤشراتها).
أولاً: ماهية التنمية المستدامة.
ثانياً: مؤشرات التنمية المستدامة.

المحور الثاني: استراتيجية مصر للتنمية المستدامة.
أولاً: التنمية المستدامة وفقاً لرؤية مصر 2030.
ثانياً: تقييم أداء مصر في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

المحور الأول: التنمية المستدامة (ماهيتها، مؤشراتها):

منذ خمسينيات القرن الماضي وحتى الثمانينيات، تأرجح مفهوم التنمية بين التركيز على البعد الاقتصادي تارة والبعد الاجتماعي تارة أخري. وفي مطلع التسعينيات، عاد الاهتمام بالبعد الاجتماعي للتنمية مرة أخرى والذي توج بتبنّي الأمم المتحدة للأهداف الإنمائية للألفية في سبتمبر من عام 2000، التي ركزت على التنمية البشرية في الدول النامية. وجاءت الحلقة الأخيرة – حتى الآن– من حلقات تطوّر مفاهيم التنمية في سبتمبر 2015، حين أطلقت الأمم المتحدة أجندتها الأممية لأهداف التنمية المستدامة، التي ركزت على كل من التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في كل دول العالم.

أولاً: ماهية التنمية المستدامة:

(أ) مفهوم التنمية المستدامة:

لقد ظهر منهج التنمية المستدامة كبديل للمنهج التقليدي للتنمية الاقتصادية، حيث يؤدي المنهج التقليدي باعتماده على القطاع الصناعي لتدمير البيئة المحيطة بالإنسان بسبب التلوث. ويعتبر مفهوم التنمية المستدامة **The Sustainable Development** مفهوماً جديداً نسبياً في الفكر التنموي، إذ لا يوجد تعريف متفق عليه عالمياً بالنسبة لهذا المصطلح، ويختلف من جهة لأخري حسب وجهة النظر المتبناة. فوفقاً لتقرير برونتلاند (**Brundtland**) الصادر عن اللجنة العالمية للبيئة والتنمية (**WCED**) بالأمم المتحدة عام 1987م، تم تعريف التنمية المستدامة على أنها " مواجهة احتياجات الأجيال الحالية دون التضحية باحتياجات الأجيال القادمة (**United Nations, 1987**).

أما تعريف التنمية المستدامة الذي تبنته منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (**FAO**) عام 1989 م، يشير إليها بأنها " إدارة قاعدة الموارد الطبيعية وحمايتها، وتوجيه عملية التغير البيولوجي والتقني والمؤسسي بطريقة تتضمن استمرار إشباع الحاجات البشرية للأجيال الحالية والمستقبلية" (منظمة الأغذية والزراعة، 1989). ولقد أعاد برنامج الأمم المتحدة للبيئة صياغة تعريف التنمية المستدامة سنة 1991م، بالقول إن " التنمية المستدامة هي تحسين حالة المجتمعات البشرية، مع مراعاة قدرة تحمل الأنظمة البيئية وحدودها " (مرعي، 2005).

(ب)أبعاد التنمية المستدامة:

تشمل التنمية المستدامة على ثلاثة أبعاد مترابطة، بهدف تحقيق تنمية متوازنة ومستمرة، وهي على النحو التالي:

1- البعد الاقتصادي:

يهتم البعد الاقتصادي بسعيه نحو تحقيق الكفاءة الاقتصادية عبر مجموعة من السياسات والإجراءات المستدامة والمنسقة التي يتخذها صناع القرار الاقتصادي، بهدف تحقيق رفاهية الأفراد والتي في مضمونها تمثل عملية التنمية الاقتصادية Economic Development بجانبيها الكمي والكيفي. وتعتمد عملية التنمية الاقتصادية بدورها على النمو الاقتصادي Economic Growth كشرط ضروري لاستمرارها، الذي يعني الارتفاع بمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ومعدل نمو متوسط نصيب الفرد منه (دخل الفرد الحقيقي) بشكل تراكمي، بغرض رفع معدل نمو الدخل القومي بدرجة أكبر من معدل نمو السكان، مما يضمن استمرارية عملية التنمية (Harris, Wise, Gallagher and Goodwin, 2001).

2- البعد الاجتماعي:

يهتم البعد الاجتماعي بالإنسان الذي يمثل الهدف النهائي للتنمية من خلال تحسين مستوى الخدمات الاجتماعية التي تقدم في مجالات كثيرة كالصحة والتعليم والثقافة وإيجاد فرص عمل حقيقية وإتاحة فرص مشاركة الشعوب في اتخاذ القرار. وتضع التنمية المستدامة عبر منظورها الاجتماعي الإنسان في أولوية أهدافها وتصنع التنمية من أجله، مثلها في ذلك مثل التنمية البشرية. لذلك، التنمية المتوازنة لا تنصب فقط على التنمية الاقتصادية، بل للتنمية جوانب اجتماعية، حيث تعد الموارد البشرية (معادلة الإنسان النفسية والاجتماعية) وتنميتها هي المحور الرئيسي في هذه العملية.

3- البعد البيئي:

يحرص البعد البيئي على توفير القدرة على استخدام الموارد الطبيعية دون الإضرار بتوازن وسلامة النظم البيئية، وتقليل العبء على البيئة[1]، مما يخلق المسؤولية البيئية. وفي هذا السياق، تواجه عملية التنمية الاقتصادية عديد من التحديات البيئية مثل التلوث بأنواعه المختلفة الذي أدي لمشكلة التغيرات المناخية. لذا، تسعي التنمية البيئية للحفاظ على البيئة بمواردها الطبيعية وحمايتها من التلوث والعمل على تحقيق التوازن بين ذلك الهدف واستمرار عملية التنمية، لإشباع حاجات الأجيال الحالية مع الحفاظ علي حق الأجيال القادمة. وبالتالي، يتمحور البعد البيئي حول أهمية تمثيل البيئة كعنصر أساسي ضمن أي نشاط تنموي.

[1] البيئة هي المجال الذي يمارس فيه الإنسان حياته ونشاطاته المختلفة، فهي كل ما يحيط بالإنسان من مخلوقات مثل الماء والهواء والكائنات الحية وغير الحية.

ويمكن ذلك، من خلال مراعاة الحدود البيئية، فكل نظام بيئي له حدود معينة لا يمكن تجاوزها من الاستهلاك، مما يمنع تدهور النظام البيئي. وعلى هذا الأساس، يجب وضع الحدود أمام الاستهلاك وأنماط الإنتاج السيئة والتلوث بمختلف أنواعه. وتركز الحدود البيئية على قاعدة ثبات الموارد الطبيعية وتجنب الاستغلال غير الرشيد للموارد غير المتجددة والمحافظة على التنوع البيئي والقدرة على التكيف واستخدام التكنولوجيا النظيفة(Sahu and Choudary, 2005) .

ولتحقيق التوازن البيئي ينبغي المحافظة على البيئة من خلال حماية الطبيعة، عدم استنزاف الموارد غير المتجددة، الحرص على إنتاج الموارد المتجددة. لذلك فالإستراتيجية الواجب اتباعها للحفاظ على البيئية، يجب أن تقوم على برامج تهدف إلى توريث الطاقة الإنتاجية إلى الأجيال المقبلة بنفس القدرة أو بقدرٍ أفضل مما كانت عليه عندما تم تسلمها من جانب الأجيال السابقة لهم. لذلك، يجب أن تراعي البرامج التنموية حاجات الأجيال القادمة عبر مراعاة الحدود البيئية في ظل فترة زمنية لا نهائية (وفا، 2005).

وبناءً عليه، تتطلب التنمية المستدامة استراتيجية هيكلية طويلة الأجل للأنظمة الاقتصادية والاجتماعية، والتي تهدف إلى تقليل العبء على البيئة والموارد الطبيعية لمستوى قابل للحياة بشكل دائم، مع الحفاظ على النمو الاقتصادي والتماسك الاجتماعي. ويؤدي ذلك في النهاية، لتحقيق الكفاءة الاقتصادية والتضامن الاجتماعي والمسؤولية البيئية بشكل متزامن. إذن، التنمية المستدامة لا تركز على الجانب الاقتصادي فقط، بل تشمل أيضا الجانبين الاجتماعي والبيئي، فهي تنمية ثلاثية الأبعاد مترابطة ومتكاملة ومتداخلة، مما يخلق عملية تنمية متوازنة. ويتضح ذلك من الشكل التالي:

شكل رقم (1) مثلث التنمية المستدامة

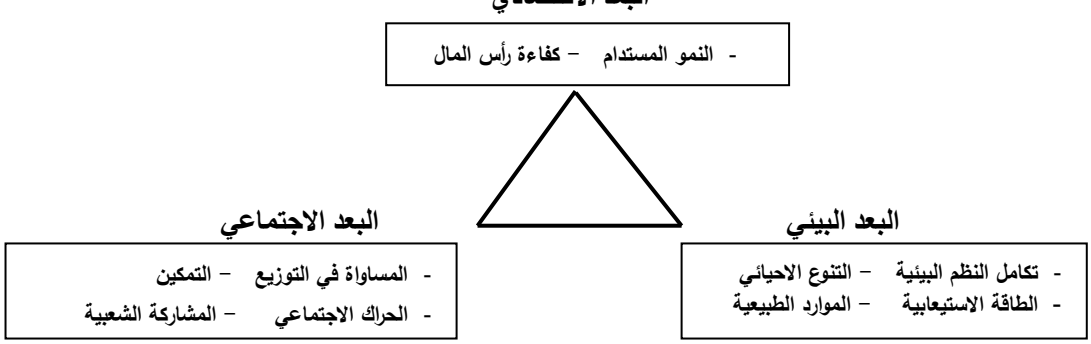

Source: Birkmann, Jörn and Gleisenstein, Jorg. (January 2002). The implementation of sustainable development in regional planning documents. Objectives, opportunities and problems - case studies from Germany and Poland, European Regional Science Association (ERSA), conference papers, NO. 75.

(ج) أهداف التنمية المستدامة:

في عام 1987 م، حددت منظمة الأمم المتحدة أهداف التنمية المستدامة بشكل عام، ثم شكلت الأهداف الإنمائية للألفية في الفترة (2000 – 2015) خطة عمل رئيسية للدول النامية والدول الأقل نمواً. بعد ذلك، توصلت الدول الأعضاء بالأمم المتحدة البالغ عددها 193 دولة إلى توافق في الآراء بشأن بناء خطة جديدة شاملة وتشاركية للتنمية المستدامة لعام 2030 م بعنوان "تحويل عالمنا"، حيث تضمنت هذه الخطة 17 هدفاً، وشملت 169 غاية بإجمالي 232 مؤشراً (United Nations, 1987) . وفي عام 2015م، حددت منظمة الأمم المتحدة أهدافاً تفصيلية للتنمية المستدامة، التي تضمنت سبعة عشر هدفاً[2] (United Nations, 2015).

ثانياً: مؤشرات التنمية المستدامة:

يتم تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال القدرة على التقييم الفعلي، لجهود الدول في هذا المجال وفقاً لعدد من المؤشرات. لذلك صاغت الأمم المتحدة أربعة مؤشرات عامة لقياس التنمية المستدامة في جوانبها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والمؤسسية، وهي (United Nations, 2007):

(أ) المؤشرات الاقتصادية: تضم جزءً تقليدياً، يتضمن مؤشرات إحصائية خاصة بالأداء الاقتصادي، وجزء أخر يوضح مدى إدراج الأبعاد المستدامة في السياسة الاقتصادية.

(ب) المؤشرات الاجتماعية: تضم مجموعة من العناصر، ذات الطبيعة الاجتماعية، ومن خلالها يُمكن قياس مدى قدرة الحكومات على توفير الخدمات الأساسية لأفراد المجتمع. وتساعد هذه المؤشرات على توضيح تأثير عملية التنمية الاقتصادية على الأوضاع الاجتماعية.

---

[2] تتمثل أهداف التنمية المستدامة وفقاً لأجندة 2030 م، فيما يلي:

- إنهاء الفقر بكافة أشكاله.
- إنهاء الجوع وتأمين الغذاء وتحسين التغذية والزراعة.
- ضمان حياة صحية وتعزيز مستوى معيشي مناسب لجميع الأعمار.
- ضمان جودة التعليم للجميع وتعزيز فرص التعليم المستمر للجميع.
- تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والفتاة.
- ضمان إتاحة خدمات المياه والصرف الصحي للجميع.
- ضمان الحصول على طاقة حديثة ونظيفة للجميع.
- تعزيز النمو الاقتصادي والتوظيف المنتج لجميع القادرين على العمل.
- تحقيق تصنيع مستدام وتبني الإبداع والابتكار.
- تقليل عدم المساواة داخل الدول وبين الدول.
- بناء مدن آمنة وإنسانية ومستدامة.
- ضمان استهلاك وإنتاج مستدام.
- اتخاذ أفعال عاجلة لتحسين المناخ.
- المحافظة على الأنهار والبحار والمحيطات والمسطحات المائية والكائنات الحية.
- حماية وتعزيز الاستخدام المستدام للنسق الأيكولوجي والغابات ومحاربة التصحر والمحافظة على التنوع البيولوجي.
- تعزيز السلام الدولي والعدالة للجميع والمسائلة على جميع المستويات.
- تقوية وسائل تنفيذ الشراكة لتحقيق التنمية المستدامة.

(ج) المؤشرات البيئية: تُشير إلى تأثير تلبية الحاجات الاقتصادية والاجتماعية لأفراد المجتمع على حالة البيئة ومعدلات استنزاف الموارد الطبيعية. وقياس التنمية المستدامة وفقاً للمؤشرات البيئية، يتضمن قياس تأثيرات بعض الأنشطة الاقتصادية وأنماط الاستهلاك بشكل عام واستهلاك الموارد الطبيعية على المحيط البيئي للإنسان.

(د) المؤشرات المؤسسية: تشير إلى عدة شروط للتدخل الحكومي بدرجات متفاوتة، من أجل توفير ما يُمكن تسميته بالبنية التحتية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. لذلك، فإن قياس توفر هذه الشروط يساعد على تكوين تصور حول مدى توفر الإمكانية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة بدولة ما.

ويمكن استخدام كل نوع من هذه المؤشرات سالفة الذكر، في قياس مدى تقدم أو بطء أو تخلف التنمية المستدامة بدولة ما، حيث تمثل في مجموعها مؤشرات للاستدامة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والمؤسسية، وذلك كما يبينه الجدول التالي:

جدول (1): مؤشرات قياس التنمية المستدامة وفقاً لمنظمة الأمم المتحدة

(أ) المؤشرات الاقتصادية	(ب) المؤشرات الاجتماعية	(ج) المؤشرات البيئية	(د) المؤشرات المؤسسية
- متوسط الدخل الفردي - نسبة الاستثمار من الناتج الإجمالي - الميزان التجاري - نسبة الديون من الناتج الإجمالي - كثافة استخدام المواد والمعادن - نسبة المساعدات الخارجية من الناتج الإجمالي - المعدل السنوي للاستهلاك الفردي للطاقة - نسبة استهلاك الطاقة من مصادر متعددة - كثافة استهلاك واستغلال الطاقة - حجم النفايات المنزلة والصناعية - معدلات الاستيراد - كمية النفايات الخطرة - إدارة النفايات المشعة - تدوير النفايات - المسافة المقطوعة للفرد بواسطة وسائل النقل	- نسبة السكان دون خط الفقر - معامل جيني لتوزيع الدخل - معدل البطالة - نسبة معدل أجور الاناث إلى أجور الذكور - مستوي التغذية للأطفال - معدل الخصوبة - العمر المتوقع عند الميلاد - السكان المخدومون بالصرف الصحي - السكان المخدومون بمياه الشرب - الأطفال المحصنون ضد الأمراض - الأطفال في مرحلة التعليم الأساسي - الأطفال في مرحلة التعليم الثانوي - معدل الأمية - مساحة المسكن للفرد (م2) - عدد الجرائم لكل 100 ألف من السكان - معدل النمو السكاني - سكان الحضر في التجمعات الرسمية وغير الرسمية	- انبعاث غازات البيوت البلاستيكية للزراعة - درجة استهلاك غاز الأوزون - درجة تركز الملوثات في المناطق الحضرية - مساحة الأراضي الزراعية الدائمة - استخدام المخصبات - استخدام المبيدات الزراعية - نسبة مساحة الغابات الي المساح الكلية - كثافة استخدام أخشاب الغابات - مساحة الأراضي المتصحرة - نسبة السكان المقيمون في المناطق الساحلية - معدلات الصيد حسب النوع - معدلات تراجع مستوي المياه الجوفية - نسبة مساحة المحميات الطبيعية من المساحة الكلية - أنواع النباتات والحيوانات المنقرضة	- الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة - تطبيق المعاهدات الدولية الخاصة بالاستدامة - نسبة عدد المشتركين بشبكة الانترنت إلى مجموع عدد السكان - عدد خطوط الهاتف لكل ألف فرد - نسبة الانفاق على البحث العلمي - الخسائر البشرية والاقتصادية نتيجة للأخطار الطبيعية

Source: United Nations. (2007). Indicators of Sustainable Development: Guidelines and Methodologies. (3rd Ed). New York: United Nations. Retrieved On https://sdgs.un.org/publications

المحور الثاني: استراتيجية مصر للتنمية المستدامة:

لقد تبين أن نموذج التنمية ثلاثي الأبعاد، يعمل على تحقيق التوازن بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وبذلك يمكن أن تستمر على المدى الطويل وتصبح مستدامة. وعلى العكس من ذلك، فإن تجاهل أحد الجوانب الثلاثة يمكن أن يعرض نجاح عملية التنمية بأكملها لخطر عدم الاستمرار. فاليوم، لم تعد التنمية ارقام ومؤشرات اقتصادية فقط وانما تغيرات اجتماعية إضافة الى بيئة خالية من عوامل التلوث. وقد أدي ذلك، لخلق سباق محموم بين كافة دول العالم من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة. لذا، وجب الحديث عن التنمية المستدامة في الاقتصاد المصري، ومن ثم تقييم أدائه فيما يخص أهم مؤشرات التنمية المستدامة لمعرفة أين وصلت مصر في هذا المجال، وذلك كما يلي:

أولاً: التنمية المستدامة وفقاً لرؤية مصر 2030:

لقد اعتمدت الدول الأعضاء بالأمم المتحدة – من ضمنها مصر– أجندة 2030 للتنمية المستدامة في عام 2015، والتي وضعت مجموعة من الأهداف التنموية (الأهداف السبعة عشر) يتم تحقيقها بحلول عام 2030. لذلك في فبراير 2016، وضعت مصر رؤيتها للتنمية المستدامة (رؤية مصر 2030) ، حيث شكلت استراتيجيتها للتنمية المستدامة، التي تعمل كإطار عام يهدف إلى تحسين جودة الحياة في الوقت الحاضر بما لا يخل بحقوق الأجيال القادمة في حياة أفضل. وتتمحور أهداف التنمية المستدامة وفقاً للرؤية المصرية حول عدة أهداف رئيسية، هي:

- الارتقاء بجودة حياة المواطن المصري وتحسين مستوى معيشته.
- العدالة والاندماج الاجتماعي والمشاركة.
- اقتصاد تنافسي ومتنوع.
- المعرفة والابتكار والبحث العلمي.
- نظام بيئي متكامل ومستدام.
- السلام والأمن المصري.
- تعزيز الريادة المصرية.

وتولي الدولة المصرية اهتمامًا متزايدًا بعملية توطين أهداف التنمية المستدامة بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بمختلف محافظات مصر، لما لها من أثر في تحقيق النمو الاحتوائي والمستدام والتنمية الإقليمية المتوازنة باعتبارهما من أهم الركائز الأساسية للاستراتيجية

الوطنية للتنمية المستدامة، متمثلة في رؤية مصر 2030. وبالتالي، تعبر هذه الرؤية عن خطة طموحة تتطلب التعاون بين أصحاب المصلحة متمثلين في الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني. لذلك تعكس الرؤية المصرية الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة: البعد الاقتصادي، والبعد الاجتماعي، والبعد البيئي(https://www.presidency.eg/ar, 2023) .

ثانياً: تقييم أداء مصر في تحقيق أهداف التنمية المستدامة:

يسلط الجدول رقم (2) الضوء على أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر، كذلك المؤشرات الدالة عليها. ويتضح وجود تناقض في النسب المئوية لتوافر المؤشرات، حيث بلغ عدد المؤشرات المتاحة نحو 53 من اجمالي 247 مؤشر، مما يعني أن نسبة المؤشرات المتاحة بلغت نحو 21.5%. بمعني أخر، يبلغ عدد المؤشرات المستهدفة نحو 194 مؤشر، مما يعني أن نسبة المؤشرات المستهدفة نحو 78.5%. ومعظم المؤشرات المتوفرة تتمحور حول التعليم والبحث والتطوير، الصحة، الرفاهية، تحقيق المساواة بين الجنسين، تعزيز النمو الاقتصادي.

جدول رقم (2): واقع مؤشرات أهداف التنمية المستدامة المتحققة فعلياً والمستهدفة

أهداف التنمية المستدامة	عدد الأهداف	إجمالي عدد المؤشرات	عدد المؤشرات المتاحة	نسبة المؤشرات المتاحة	عدد المؤشرات المستهدفة	نسبة المؤشرات المستهدفة
1- إنهاء الفقر بكافة أشكاله	7	13	4	30.8%	9	69.2%
2- إنهاء الجوع وتأمين الغذاء	8	14	5	35.7%	9	64.3%
3- ضمان مستوى معيشي مناسب للجميع.	13	28	9	32.1%	19	67.9%
4- ضمان جودة تعليم للجميع	10	12	4	33.3%	8	66.7%
5- تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والفتاة.	9	14	7	50%	7	50%
6- ضمان إتاحة خدمات المياه والصرف الصحي للجميع.	8	11	1	9.1%	10	90.9%
7- ضمان الحصول على طاقة حديثة ونظيفة وللجميع.	5	6	1	16.7%	5	83.3%
8- تعزيز النمو الاقتصادي والتوظيف المنتج لجميع القادرين على العمل.	12	16	6	37.5%	10	62.5%
9- تحقيق تصنيع مستدام وتبني الإبداع والابتكار.	8	12	4	33.3%	8	66.7%
10- تقليل عدم المساواة داخل الدول وبين الدول.	10	14	1	7.1%	13	92,9%
11 - بناء مدن آمنة وإنسانية ومستدامة.	10	14	1	7.1%	13	92,9%
12 - ضمان استهلاك وإنتاج مستدام.	11	13	1	7.7%	12	92,3%
13 - اتخاذ أفعال عاجلة لتحسين المناخ.	5	8	0	0%	8	100%
14 - المحافظة على الأنهار والبحار والمحيطات والمسطحات المائية والكائنات الحية.	10	10	2	20%	8	80%
15- حماية وتعزيز الاستخدام المستدام للنسق الأيكولوجي والغابات ومحاربة التصحر والمحافظة على التنوع البيولوجي.	12	14	1	7.1%	13	92,9%
16 - تعزيز السلام الدولي والعدالة للجميع والمسائلة على جميع المستويات.	12	24	2	8.3%	22	91,9%
17 - تقوية وسائل تنفيذ الشراكة لتحقيق التنمية المستدامة.	19	24	4	16.7%	20	83.3%
الإجمالي	169	247	53	21.5%	194	78.5%

Source: League of Arab States. (2022). Financing Sustainable Development in Egypt. Report, Retrieved On https://mped.gov.eg.

ويدل ذلك على تحسن أداء مصر في اتجاهها نحو تحقيق عدد ملموس من أهداف التنمية المستدامة في البعدين الاقتصادي والاجتماعي، ولكن ليس بالقدر المطلوب أخذاً في الاعتبار النمو السكاني في مصر كمشكلة تؤرق عملية التنمية الاقتصادية.

وعلي الرغم من ذلك، بعض أهداف التنمية المستدامة لديها عدد قليل من المؤشرات. فعلي سبيل المثال، الهدف 13 المتعلق بالعمل المناخي، لا يتوفر عنه مؤشرات تماماً. بالإضافة إلى ذلك، الهدفين11 و15، وهما يتعلقان بشكل رئيسي بالبيئة، حيث تبلغ نسبة المؤشرات المتاحة عنهما نحو 7.1%، ويفتقدا إلى نحو 92.8% من مؤشراتهما. ويعني ذلك، أن أداء مصر في الجانب البيئي دون المستوي المقبول، مما يستدعي ضرورة بذل مزيد من الجهد لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في هذا الجانب.

ففي عام 2022، أحرزت مصر الترتيب 87 بين 163 دولة حول العالم بمؤشر قيمته 68.7 نقطة، لتتقدم على عدد من الدول كـ (إيران، وقطر، والسعودية، وإثيوبيا، والهند). ولتتقدم قيمة مؤشرها عن نظيره بالعام السابق والذي سجلت فيه قيمة تقدر بـ 68.5 نقطة، في حين كانت في الترتيب 82 بين 165 دولة؛ وذلك على الرغم من انخفاض المتوسط الإقليمي من 67.1 في 2021 إلى 66.7 في 2022 نتيجة عدد من الأزمات العالمية مثل جائحة كورونا والحرب الروسية الأوكرانية.

وبوجه عام، اتخذت قيمة مؤشر التنمية المستدامة في مصر اتجاهًا تصاعديًا منذ عام 2016 م، رغم تعرضه للانخفاض الطفيف في بعض السنوات مثل عام 2008، 2011 نظراً للازمة المالية العالمية، ثورة يناير على التوالي. ولكن إجمالاً، يعتبر ذلك تقدمًا محمودًا في صالح مصر. كما يتضح من الشكل التالي:

شكل رقم (2): تطور قيمة مؤشر التنمية المستدامة لمصر خلال الفترة (2000–2022)

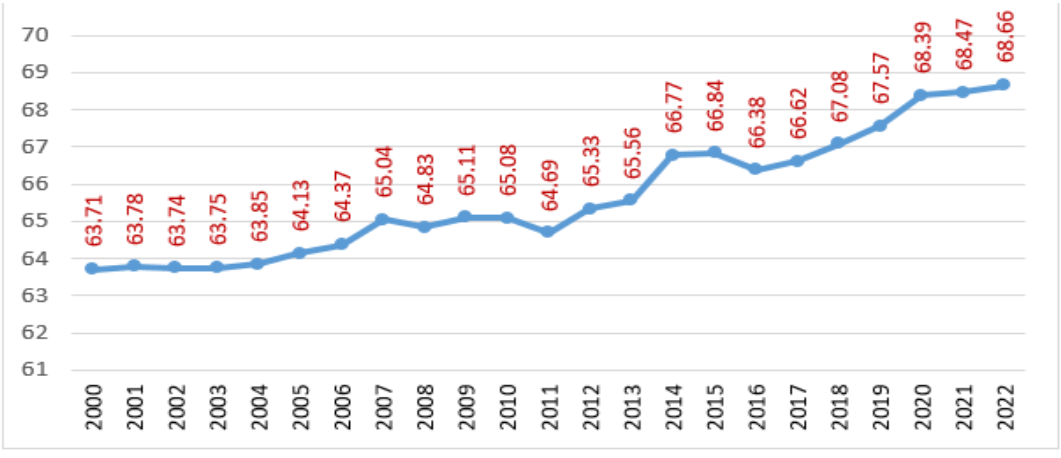

المصدر: من إعداد الباحث استناداً للبيانات من الموقع الرسمي للأمم المتحدة: https://unstats.un.org/sdgs/dataportal/database

وعلى مستوى المنطقة العربية خلال 2022، احتلت مصر المرتبة 7 من بين 20 دولة عربية، بينما على مستوى أفريقيا؛ احتلت مصر المرتبة 4 من بين 47 دولة إفريقية، كذلك احتلت المرتبة 15 من بين 20 دولة على مستوى الأسواق الناشئة (الأمم المتحدة، 2022).

وبوجه عام، تصنف الحكومة المصرية وفقًا لتقرير التنمية المستدامة لعام 2022م، بأنها من الحكومات متوسطة الالتزام والجهد لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. علماً بأنه هناك دول أخري تصنف دون ذلك المستوي (منخفضة ومنخفضة جداً في الالتزام والجهد لتحقيق أهداف التنمية المستدامة). وفيما يلي سيتم الإشارة إلى كل هدف على حدة، حيث تغطي هذه الأهداف كافة الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية[3] ، وذلك على النحو التالي(United Nations, 2022) :

الهدف الأول: القضاء على الفقر:

شكل رقم (3): تطور المؤشرات الفرعية لهدف القضاء على الفقر في مصر للفترة (2010– 2022)

المصدر: من إعداد الباحث استناداً للبيانات من الموقع الرسمي للأمم المتحدة: **https://unstats.un.org/sdgs/dataportal/database**

يعبر الفقر عن الافتقار للدخل، الموارد، مصدر رزق دائم، كذلك يشمل الجوع، سوء التغذية، صعوبة في الحصول على التعليم الجيد، التمييز الاجتماعي، وانعدام فرص المشاركة في القرارات المجتمعية. كما حددت الأمم المتحدة الفقر المدقع (الشديد) في الأفراد الذين يعيشون على أقل من 1.25 دولار أمريكي يومياً. ويمثل القضاء على الفقر تحدياً كبيراً أمام البشرية في القرن الحادي والعشرين، نظراً لكون الفقر يعوق أهداف التنمية المستدامة. وعالمياً، انخفض عدد الأشخاص الذين يعيشون في فقرٍ شديد من 36% في عام 1990 إلى 10% في عام 2015.

[3] يوجد تشابكات حيث تغطي بعض الأهداف أكثر من مجال، حيث:
- يتم تغطية الجانب الاقتصادي بواسطة كل من الأهداف(الأول – الثاني – الخامس – الثامن – التاسع – العاشر – الثاني عشر – السابع عشر.)
- يتم تغطية الجانب الاجتماعي عن طريق الأهداف(الأول – الثاني – الثالث – الرابع – الخامس – السادس عشر.)
- يتم تغطية الجانب البيئي عن طريق الأهداف(السادس – السابع – الحادي عشر – الثاني عشر – الثالث عشر – الرابع عشر – الخامس عشر)

وعلي الرغم من ذلك، وفي ظل الأزمات العالمية المتلاحقة، تتباطئي عملية التقدم في مجال مكافحة الفقر(https://egypt.un.org/ar/sdgs, 2022) .

وعلى عكس الاتجاه العالمي، لا يزال الفقر منتشراً على نطاق واسع في المنطقة العربية التي شهدت زيادة حادة في نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر الدولي منذ عام 2010 م، حيث كان حوالي 4% من المنطقة العربية تحت خط الفقر الشديد، و40% يعيشون بأقل من 2.75 دولار أمريكي، فالمنطقة العربية هي الوحيدة في العالم التي ازداد فيها الفقر الشديد منذ عام 2015م. كذلك تشهد المنطقة زيادةً في الفقر بين الأشخاص العاملين (https://publications.unescwa.org/projects/sdgs-review, 2022).

وفي مصر، على الرغم من أن هدف القضاء على الفقر شهد حالة ركود في العموم، إلا أن المؤشرات الفرعية للهدف شهدت تحسنًا ملحوظًا، فقد شهدت معدلات الفقر عند 3.2 دولار في اليوم انخفاضًا متواليًا منذ عام 2019، حيث انخفضت من 30.4% عام 2019 حتى نسبة 22.35% عام 2022، حيث تشير تقديرات المنظمات الدولية إلى أن 22% من السكان يعيشون بأقل من 3.10 دولار في اليوم. كذلك شهدت معدلات الفقر المدقع عند 1.90 دولار في اليوم والذي شهد انخفاضًا من 3.65% عام 2019 إلى 1.93% عام 2022. في حين المستهدف الوصول إلى معدل قيمته 0% في عام 2030.

فقد وجهت مصر نحو 750 مليار جنيه (من الموازنة العامة للدولة) خلال الفترة (2019/18-2021/20) لبرامج الحماية الاجتماعية بمعدل نمو بلغ 50% بين عامي (2016/15-2021/20) للقضاء على الفقر. وقد نتج عن ذلك، تحسن عديد من المؤشرات التنموية منها انخفاض معدل الفقر عام 2020/19 لأول مرة منذ 2000/99 فقد بلغ 29.7٪ (قرابة 30 مليون مصري)، مقابل 32.5% عام 2018/17، وانخفاض معدل الفقر المدقع (عدم القدرة على الإنفاق للحصول على الغذاء فقط " تكلفة البقاء على قيد الحياة") من 6.2 ٪ عام 2018/17 إلى 4.5 % عام 2020/2019، حيث يتركز أغلب ممن يعانون من الفقر المدقع في ريف الوجه القبلي (الصعيد) (https://mped.gov.eg, 2022).

وعلي الرغم من ذلك، يري البنك الدولي، أنه رغم انخفاض معدل الفقر في 2019/ 2020 إلى 29.7%، إلا أن هذه النسبة لا تزال أعلى مما كانت عليه عام 2015 (قبل تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي) البالغة 27.8%. ويدل ذلك على أنه لا تزال هناك تحديات كبيرة في محاربة الفقر بمصر، حيث لا يتوافق ذلك الجهد مع الزيادة السكانية في مصر، فقد حققت مصر في هذا الهدف أقل من 50٪ من المعدل المطلوب (https://www.albankaldawli.org/ar,2023).

وتشير توقعات بعض المنظمات الدولية إلى أنه قد يتراجع الفقر بحلول عام 2030 في مصر. ومع ذلك، فإن عدد سكان مصر الكبير يعني أنه قد يعيش ما يصل إلى 16.7 مليون شخص على أقل من 3.10 دولار يوميًا، وأن أكثر من 340 ألف شخص قد يظلون يعيشون في فقر مدقع. كذلك من المتوقع أن يرتفع عدد السكان الذين يقتربون من عتبة الطبقة المتوسطة (المعّرفة هنا على أنهم يعيشون بين 3.10 دولار و10 دولار في اليوم) من 49 مليون شخص إلى أكثر من 66 مليون شخص بحلول عام 2030 (https://egypt.un.org/ar/sdgs, 2022).

الهدف الثاني: القضاء التام على الجوع:

القضاء على الجوع يتضمن توفير الأمن الغذائي، تحسين التغذية، تطوير الزراعة من أجل تقليل معاناة الناس، وتحسين حالتهم الصحية والجسدية والعقلية، وذلك حتى لا يكون عائقاً أمام التنمية وأهدافها الأخرى مثل التعليم والعمل.

وعالمياً، قد أسفرت زيادة الإنتاجية الزراعية بسبب التقدم العلمي في خفض نسبة الجوع بمقدار النصف تقريباً. وقد أحرزت منطقتا وسط وشرق آسيا، وأمريكا اللاتينية، ومنطقة البحر الكاريبي تقدماً كبيراً في القضاء على الجوع الشديد. ولكن منذ عام 2015، بدأ عدد الأشخاص الذين يعانون من الجوع – مقاساً بانتشار نقص التغذية – في الازدياد ببطءٍ مرةً أخرى، وذلك بعد أن شهد عددهم انخفاض ملحوظ حيث لعدة عقودٍ. واليوم، هناك أكثر من 820 مليون شخص يعتادون الذهاب إلى الفراش جائعين، منهم حوالي 135 مليون يعانون من الجوع الحاد بسبب صراعاتٍ من صنع الإنسان، وبسبب تغير المناخ والكساد الاقتصادي إلى حدٍ كبير. وبالمثل تعاني الدول العربية من مشكلة خطيرة متعلقة بالأمن الغذائي بسبب البيئة القاحلة، والزيادة السكانية، بالإضافة للصراعات والحرب طويلة الأمد (الأمم المتحدة، 2018).

وبالتالي، لا يزال الأمن الغذائي في المنطقة العربية يمثل تحدياً مستمراً، حيث نقص التغذية أعلى من المتوسط العالمي، وهو في ارتفاع طفيف منذ عام 2014. وتتناقص معدلات توقف النمو بين الأطفال وفقر الدم بين النساء، ولكنها لا تزال مرتفعة بدرجة كبيرة في البلدان العربية الأقل نمواً. ولا تزال نسبة الأطفال الذين يعانون من زيادة الوزن (مرض السمنة) ترتفع في جميع أنحاء المنطقة، وهي الأعلى في بلدان المشرق (https://publications.unescwa.org/projects/sdgs- review, 2022).

وفي عام 2021، عانى ما يقدر بنحو 53.9 مليون شخص من انعدام الأمن الغذائي الشديد في المنطقة العربية، أي بزيادة قدرها 55% منذ 2010، وزيادة قدرها 5 ملايين عن عام 2020. كذلك هناك تصاعد في انعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الشديد، مما يؤثر سلباً على ما يقدر بنحو 154.3 مليون شخص في عام 2021، بزيادة قدرها 11.6 مليون شخص عن عام

2020. بالإضافة إلى ذلك، لم يستطيع أكثر من نصف سكان الدول العربية (162.7 مليون شخص) تحمل تكلفة تبني نظام غذائي صحي في عام 2020. ويرجع السبب في ذلك إلى أنه تتزايد تكلفة اتباع نظام غذائي صحي في المنطقة العربية كل عام منذ عام 2017، حيث وصلت التكلفة في عام 2020 إلى 3.47 دولار أمريكي للفرد الواحد في اليوم(2022 ,https://www.fao.org/newsroom/detail/un-report-warns-of-accelerating-food-insecurity-in-the-arab-region).

شكل رقم (4): المؤشرات الفرعية لهدف القضاء على الجوع في مصر للفترة (2010– 2019)

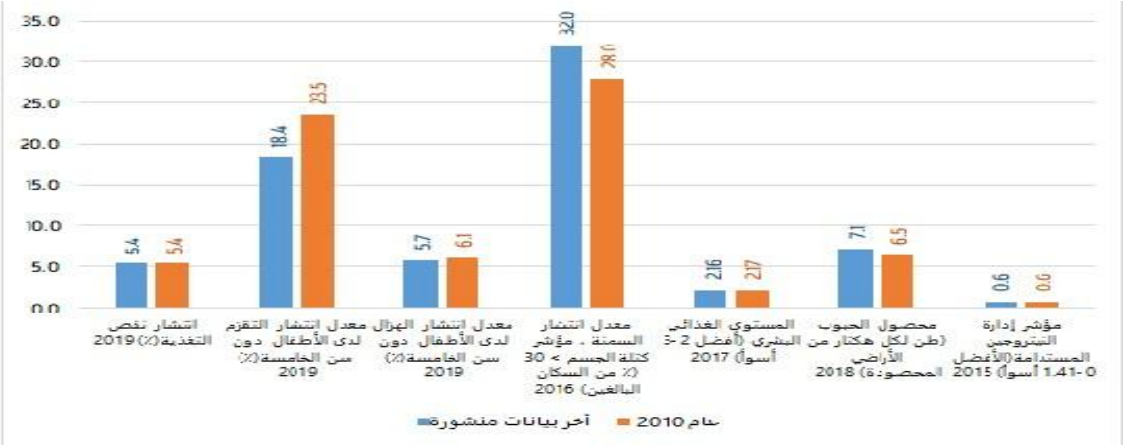

المصدر: من إعداد الباحث استناداً للبيانات من الموقع الرسمي للأمم المتحدة: https://unstats.un.org/sdgs/dataportal/database

وفي مصر، استناداً إلى أحدث بيانات متوفرة فيما يخص أبرز المؤشرات كما يوضحه الشكل السابق، يتضح أنه:

- انخفض مؤشر معدل انتشار التقزم[4] لدى الأطفال دون سن الخامسة إلى 18.4% عام 2019 مقارنة بـ 23.5%، في عام 2010، بانخفاض يقدر بـ 3.9%.
- انخفض مؤشر معدل انتشار الهزال[5] لدى الأطفال دون سن الخامسة إلى 5.7% عام 2019 مقارنة بـ 6.1%، في عام 2010، بانخفاض يقدر بـ 0.4%.
- زاد مؤشر محصول الحبوب[6] إلى 7.1% طن/هكتار عام 2018 مقارنة بـ 6.5% طن/هكتار في عام 2010، بزيادة تقدر بـ 0.6% طن/هكتار، ما يعني تحقيق تقدم معتدل في هذا المؤشر.
- زاد مؤشر انتشار السمنة إلى 32% عام 2016 مقارنة بـ 28%، في عام 2010، بزيادة تقدر بـ 4%، ما يعني تحقيق تراجع في هذا المؤشر.
- لم تشهد بعض المؤشرات أي تحسن يذكر، مثل مؤشر انتشار نقص التغذية، مؤشر إدارة النتروجين المستدام، مؤشر تحسن المستوى الغذائي البشري.

4 التقزم هو ضعف النمو والتطور الذي يعاني منه الأطفال بسبب سوء التغذية والعدوى المتكررة وعدم كفاية التحفيز النفسي والاجتماعي. يتم تعريف الأطفال على أنهم يعانون من التقزم إذا كان طولهم بالنسبة للعمر أقل من انحرافين معياريين عن متوسط معايير نمو الطفل التي وضعتها منظمة الصحة العالمية.

5 وفقًا لمنظمة الصحة العالمية ، يُعرَّف الهزال بأنه انخفاض الوزن مقابل الطول. وغالباً ما يشير إلى فقدان الوزن الشديد حديثًا، على الرغم من أنه قد يستمر أيضاً لفترة طويلة. ويحدث هذا عادة نتيجة عدم تناول الشخص الغذاء جيد النوعية والكمية و/أو إصابته بأمراض متكررة أو طويلة الأمد.

6 يقيس مؤشر محصول الحبوب إنتاجية الحبوب بالطن لكل هكتار من الأراضي المحصودة.

وبوجه عام، أن هدف القضاء على الجوع لعام 2022 في مصر، حقق تحسنًا محدوداً، حيث تسير الدولة على المسار الصحيح في تحقيق عدد من الأهداف الفرعية المؤدية لتحقيق هذا الهدف، لكنه غير كافٍ لتحقيقه بشكل كامل. فلا تزال هناك تحديات كبيرة في عديد من المؤشرات الأخرى مثل مؤشر انتشار نقص التغذية، مؤشر تحسن المستوى الغذائي البشري، مؤشر انتشار السمنة، مؤشر محصول الحبوب، مؤشر إدارة النتروجين المستدام.

وتسعى مصر بحلول عام 2030م، للقضاء التام على الجوع، وتأمين الغذاء للفقراء والفئات الضعيفة "خاصة الرضع"، مع وضع نهاية لجميع أشكال سوء التغذية، والوصول لمرحلة الأمن الغذائي للجميع. وذلك من خلال تحسين الإنتاجية الزراعية، رفع مستوى الأمن الغذائي للسلع الإستراتيجية، والاستخدام المستدام للموارد الزراعية الطبيعية، والحفاظ على النظم البيئية، وتحسين نوعية الأراضي والتربة الزراعية.

الهدف الثالث: الصحة الجيدة والرفاهية:

عالمياً، يعد ضمان تمتّع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار من أهداف التنمية المستدامة. فقد تم إحراز تقدم كبير في تحسين صحة الملايين من الناس، إذ تم تحقيق خطوات كبيرة في زيادة متوسط العمر المتوقع وتقليل بعض أسباب القتل الشائعة المرتبطة بوفيات الأطفال والأمهات. لكن هناك حاجة إلى مزيدٍ من الجهود للقضاء التام على مجموعةٍ واسعة من الأمراض ومعالجة العديد من القضايا الصحية المختلفة، المستمرة منها والناشئة. ومن خلال التركيز على توفير تمويلٍ أكثر كفاءة للأنظمة الصحية، وتحسين الصرف الصحي والنظافة الصحية وتسهيل الوصول إلى الأطباء، يمكن تحقيق تقدم كبير في المساعدة على إنقاذ حياة الملايين(https://iraq.un.org/ar/sdgs/3, 2022).

وعلى مدى عقود، حققت المنطقة العربية تقدماً كبيراً في المؤشرات الصحية، ولا سيما في تخفيض معدلات وفيات الأطفال دون سن الخامسة ووفيات الأمهات، مع أن تفاوتات كبيرة لا تزال قائمة بين دول المنطقة. ومع ذلك، كان أداء المنطقة أقل من أداء العالم في الحد من الوفيات الناجمة عن حوادث المرور، التي لا تزال مرتفعة وفي تزايد في الدول العربية الأقل نمواً ودول مجلس التعاون الخليجي. كذلك لا تزال الإنجازات المحددة في اللوائح الصحية الدولية منخفضة بشكل خاص في الدول العربية الأقل نمواً(https://publications.unescwa.org/projects/sdgs-review, 2022).

وفي هذا الصدد، استناداً إلى أحدث بيانات متوفرة فيما يخص أبرز المؤشرات كما يوضحه الشكل التالي:

شكل رقم (5): المؤشرات الفرعية لهدف الصحة الجيدة والرفاهية في مصر 2022

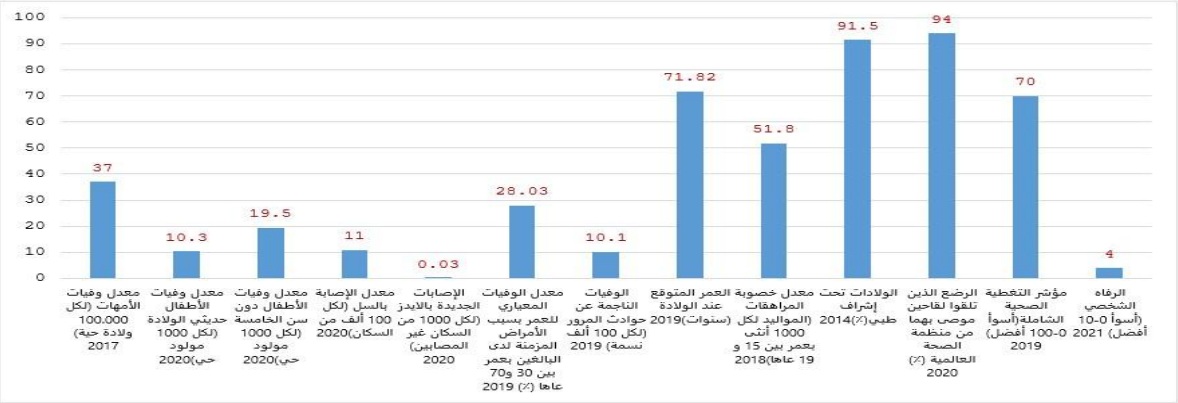

المصدر: من إعداد الباحث استناداً للبيانات من الموقع الرسمي للأمم المتحدة: https://unstats.un.org/sdgs/dataportal/database

يتضح أنه:

- **وصل مؤشر معدل وفيات الأمهات[7] إلى 37 حالة عام 2017، بينما الهدف طويل الأجل الوصول إلى وفيات تقدر بـ 3.4 حالة.**
- **شهد عدد من المؤشرات مثل مؤشر مدة الحياة المتوقعة عند الولادة، ومعدل الوفاة المعياري بسبب عدد من الأمراض المزمنة، تحسن معتدل.**
- **تراجع مؤشر الرفاهية الشخصي[8] إلى 4 نقاط عام 2021 بعد بلوغه 5.5 نقطة عام 2007، بينما من المستهدف الوصول إلى 7.6 نقطة على المدى الطويل.**

وبوجه عام، أن هدف تحقيق الصحة الجيدة والرفاهية لعام 2022 في مصر، حقق تحسنًا محدوداً، حيث تسير الدولة على المسار الصحيح في تحقيق عدد من الأهداف الفرعية المؤدية لتحقيق هذا الهدف، لكنه غير كافٍ لتحقيقه بشكل كامل.

الهدف الرابع: التعليم الجيد:

يعتبر ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلّم مدى الحياة للجميع من أهداف التنمية المستدامة. ويساعد التعليم على الحراك الاجتماعي والاقتصادي الإيجابي، وهو وسيلةٌ مهمةٌ للهروب من الفقر. وعلى مدى العقد الماضي، تم إحراز تقدم كبير باتجاه تسهيل الوصول إلى التعليم ومعدلات الالتحاق بالمدارس على جميع المستويات، لا سيما للفتيات. ومع ذلك، فإن حوالي 260 مليون طفل كانوا لا يزالون خارج المدرسة في عام 2018،

7 يقيس مؤشر معدل وفيات الأمهات العدد التقديري للنساء اللاتي تتراوح أعمارهن بين 15 و49 عامًا لأسباب تتعلق بالحمل أثناء الحمل أو خلال 42 يومًا من إنهاء الحمل، لكل 100000 ولادة حية .

8 مؤشر الرفاهية الشخصي يصف فيه الأشخاص أوضاعهم الحياتية وكأنهم يقفون فيه على سلم حيث يمثل 0 أسوأ حياة ممكنة و10 يمثل أفضل حياة ممكنة. وذلك وفقاً لاستبيان آراء تنفذه وكالة جالوب الامريكية .

وهم يشكلون ما يقارب خمس سكان العالم في هذه الفئة العمرية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن أكثر من نصف الأطفال والمراهقين حول العالم لا يتوفر لهم الحد الأدنى من معايير الكفاءة في العملية التعليمية(https://iraq.un.org/ar/sdgs/3 2022,).

ومنذ عام 2000، أحرزت المنطقة العربية تقدماً مطرداً في معدلات الالتحاق بالمراحل التعليمية المختلفة، خاصة المرحلة الابتدائية من 90.78% إلى 99.75%. وفي عام 2013م، وصلت نسبة الفتيات في التعليم العالي نحو 28.2%، بينما وصلت نسبة الفتيان إلى 26.8%، مما يعني زيادة نسبة الفتيات عن نسبة الفتيان في التعليم العالي. وبرغم التحسن الملحوظ المتحقق بالمنطقة، لا تزال نسبة الأطفال غير الملتحقين بالمدارس أعلى بكثير من المتوسط العالمي، كذلك لا تزال معدلات التسجيل في مرحلة التعليم قبل الابتدائي دون المتوسط العالمي. وعلي الرغم من ذلك، تحقق المنطقة نتائجَ أفضل عموماً من المتوسط العالمي من حيث تزويد المدارس بالكهرباء والإنترنت ومياه الشرب وتزيد نسبة المعلّمين في المدارس الابتدائية ممن لديهم الحد الأدنى من المؤهلات المطلوبة (خاصة المعلّمين الذكور) عن المتوسط العالمي بقليل(https://publications.unescwa.org/projects/sdg, 2022).

وفي هذا الصدد، استناداً إلى أحدث بيانات متوفرة فيما يخص أبرز المؤشرات لهدف التعليم الجيد في مصر، كما يوضحه الشكل التالي:

شكل رقم (6): تطور المؤشرات الفرعية لهدف التعليم الجيد في مصر للفترة (2000– 2019)

المصدر: من إعداد الباحث استناداً للبيانات من الموقع الرسمي للأمم المتحدة: https://unstats.un.org/sdgs/dataportal/database

يتضح أنه:

- ارتفع مؤشر معدل الالتحاق الصافي بالمرحلة الابتدائية من 88.9% عام 2000 إلى 99.3% عام 2019 .

- بلغ معدل المشاركة في التعلم المنظم قبل الابتدائي من إجمالي الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 4 و6 سنوات نحو 36.7% عام 2019؛ مما يعني أن ثلثي الأطفال في هذه الفئة العمرية لا يتمتعون بحقهمً في التعليم المبكر. وقد يرجع ذلك إلى أن التعليم ما قبل الابتدائي الرسمي اختياريًا حتى الآن، إلى جانب انخفاض مستويات الدخل.
- بلغ معدل اتمام المرحلة الإعدادية نحو 88.42% عام 2019 بزيادة تقدر بنحو4.1% عن عام 2000؛ كذلك بلغ معدل الإلمام بالقراءة والكتابة نحو 88.19% عام 2017 بزيادة تقدر بنحو 3.3% عن عام 2005؛ مما يعني اتجاه هذه المؤشرات نحو التحسن.

وبوجه عام، أن هدف ضمان تعليم جيد وعادل وشامل وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع لعام 2022 في مصر، شهد تحسنًا محدوداً وغير كاف لتحقيق هذا الهدف بشكل كامل. فلا تزال هناك تحديات رئيسية تواجهه مثل: انخفاض أعداد فصول المرحلة ما قبل الابتدائية، زيادة أعداد المواليد السنوية والتي تقدر بحوالي 2.3 مليون طفل سنويًا، ارتفاع متوسط كثافة الفصول التي تقدر بحوالي 58 طالب/فصل. وتلك التحديات تمنع المعلم من تحقيق الموازنة بين الأطفال ومراعاة الفروق الفردية بينهم، مما قد يؤدي إلى انخفاض جودة العملية التعليمية، ومن ثم فشل التلاميذ في بداية المرحلة التعليمية، وأخيراً التسرب من التعليم.

الهدف الخامس: المساواة بين الجنسين:

تعد إتاحة فرص متساوية للمرأة والفتاة في الحصول على التعليم والرعاية الصحية والعمل اللائق والتمثيل في عملية صنع القرار في المجال السياسي والاقتصادي (المساواة بين الجنسين) أساسا ضرورياً لإحلال السلام والرخاء والاستدامة في العالم، حيث:

عالمياً، تحقق تقدماً في المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة –أثناء فترة الأهداف الإنمائية للألفية– بما في ذلك التكافؤ في الحصول على التعليم الابتدائي بين البنات والبنين. فقد حدث تقدم على مدى العقود الماضية، حيث المزيد من الفتيات يذهبن إلى المدرسة، ويُجبر عددٌ أقل من الفتيات على الزواج المبكر، ويخدم عددٌ أكبر من النساء في البرلمان وفي مناصب قيادية، ويتم إصلاح القوانين لتعزيز المساواة بين الجنسين. ومع ذلك، لا يزال هناك غياب اعتراف واضح بحقوق الإنسان للنساء والفتيات، حيث لم تزل المرأة تعاني من التمييز والعنف وعدم التمكين في كثير من بقاع العالم، مما يعني أن إحراز تقدم نحو تحقيق المساواة بين الجنسين بالقدر المستهدف، يتطلب اتباع نهج قائم على حقوق الإنسان ذا أبعاد متعددة، جنسية، وإنجابية، واقتصادية، وسياسية، وقانونية(Sen and Mukherjee, 2014) .

وفي المنطقة العربية، شهد تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة تحسناً، حيث يقترب تمثيل المرأة في الحكومات المحلية المنتخبة على نحو مطرد من المتوسط العالمي. ولكنه لا يزال بعيداً عن التكافؤ بين الجنسين، حيث لا يُلاحَظ أي تحسن ملموس في معدل النساء في المناصب الإدارية (لا يزال متخلفاً كثيراً عن المتوسط العالمي). فهناك الكثير من العوائق أمام دخول النساء لسوق العمل في الوطن العربي، حيث تصل معدلات البطالة بين النساء الشابات إلى 48% وهي النسبة الأعلى في العالم (16% المعدل العالمي) عام 2015م. وذلك رغم الانخفاض النسبي في معدل البطالة عند النساء عموماً والذي وصل نحو 19.96% عام 2015م (ثلاثة أضعاف المعدل العالمي الذي يبلغ 6.2%). كذلك لا يزال زواج القصر مرتفع، ولا ترقى البيئة القانونية المنظمة لعملية الحصول على رعاية صحية جنسية وإنجابية للمعايير الدولية بالمنطقة. لذا، لا يزال أمام المنطقة العربية عملٌ كثير لتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة على نحو سليم(https://publications.unescwa.org/projects/sdg, 2022).

وفي هذا الصدد، استناداً إلى أحدث بيانات متوفرة فيما يخص أبرز المؤشرات لهدف المساواة بين الجنسين في مصر، كما يوضحه الشكل التالي:

شكل رقم (6): المؤشرات الفرعية لهدف المساواة بين الجنسين في مصر 2022

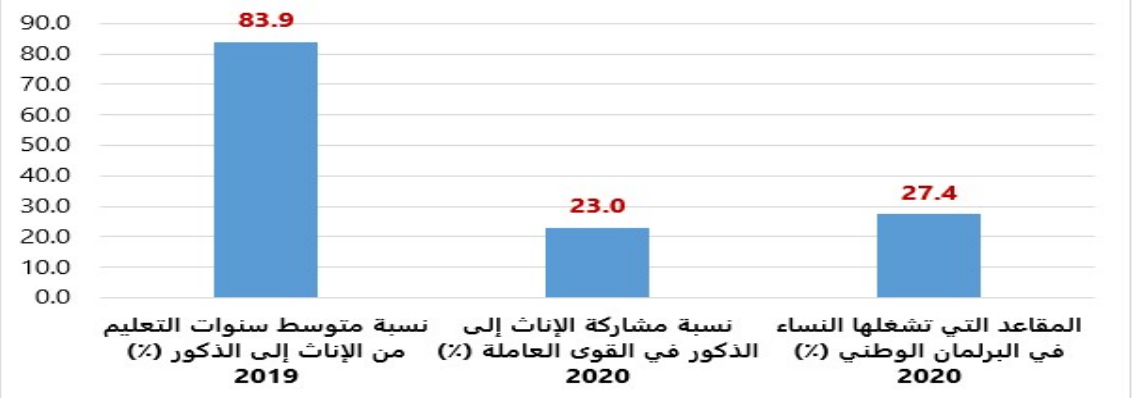

المصدر: من إعداد الباحث استناداً للبيانات من الموقع الرسمي للأمم المتحدة: https://unstats.un.org/sdgs/dataportal/database

يتضح أنه:

- بلغ مؤشر نسبة المقاعد التي تشغلها النساء في البرلمان (التمثيل النسائي بالبرلمان) نحو 27.4% عام 2020، ومن المستهدف أن تصل النسبة إلى 50% على المدى الطويل.
- بلغ مؤشر نسبة سنوات التعليم المتلقاة للإناث إلى الذكور[9] نحو 83.95% عام 2019، ومن المستهدف أن تصل النسبة إلى 100% على المدى الطويل.

9 يشير هذا المؤشر إلى متوسط سنوات التعليم التي تلقتها النساء في سن 25 وما فوق مقسومة على متوسط سنوات التعليم التي تلقاها الرجال في سن 25 وما فوق.

- تراجع مؤشر نسبة مشاركة الإناث إلى الذكور في القوى العاملة[10] إلى نحو 23% عام 2020م، في حين من المستهدف أن يصل إلى 100% على المدى البعيد. كما انخفضت نسبة البطالة بين النساء إلى 19.6% في 2019م مقارنة بـ 24.7% في عام 2017م.

وبوجه عام، شهد هدف تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات لعام 2022م في مصر تحسنًا محدوداً، بسبب الإصلاحات التشريعية التي تدعم التمكين الاقتصادي للمرأة، قانون المواريث الجديد الذي يجرم حرمان النساء من الميراث، بالإضافة لرفع نسبة تمثيل المرأة في مجلس النواب بحيث لا تقل عن 25%، ومجلس الشيوخ 10% من إجمالي الأعضاء.

وعلي الرغم من ذلك، كل ما تم انجازه غير كاف لتحقيق هذا الهدف. فهناك تحديات كبيرة تواجه تحقيق المساواة بين الجنسين بشكل كامل مثل العنف، الاستغلال بصوره المختلفة، عدم المساواة في سوق العمل، التمييز في المناصب العامة. وفي هذا الصدد، يجب دعم المرأة فيما يخص توفير التكافؤ أمام النساء في الحصول على التعليم، الرعاية الصحية، التمكين الاقتصادي للمرأة.

الهدف السادس: المياه النظيفة والصرف الصحي:

يعد الحصول على مياه وخدمات صرف صحي ملائمة من حقوق الإنسان الأساسية، مما يساعد على نجاح مجالات تنموية عدة مثل: الزراعة، الطاقة، الصحة البشرية، البيئة، مواجهة الكوارث. ويسعى هذا الهدف إلى ضمان حصول الجميع على خدمات الصرف الصحي الملائمة ووضع نهاية لمشكلة التغوط في العراء التي تلوث المياه وتنشر الأمراض مثل الكوليرا والإسهال والزحار (https://www.un.org/sustainabledevelopment/ar/clean water and sanitation, 2022).

ولم يعد توصيل إمدادات المياه وخدمات الصرف الصحي هو التحدي الأساسي لتوفير الخدمة، بل هناك صعوبة في الحصول على المياه النظيفة في أجزاء كثيرة من العالم بسبب التلوث وتغير المناخ والإسراف. ففي كثير من البلدان، أدى النمو الاقتصادي والسكاني علاوة على التحول الحضري إلى زيادة الطلب على المياه في حين ظل العرض دون تغير بل تراجع. وتسعي الأمم المتحدة وعديد من المنظمات الدولية وعلى رأسها الوكالة الدولية للطاقة الذرية لتوفير خدمة المياه النظيفة والصرف الصحي من أجل كفالة حصول الجميع عليها لتحقيق التنمية المستدامة. ويتم ذلك من خلال العثور على الموارد المائية ودراستها وحمايتها ومكافحة تلوثها، مما يساعد واضعي السياسات على تطوير الاستراتيجيات والخطط لحماية المياه وإدارتها(https://www.iaea.org/ar/min-nahn/alhadaf ,2022).

10 يشير هذا المؤشر إلي تقدير نموذجي لنسبة السكان الإناث الناشطات اقتصاديًا في سن 15 عاما فأكثر، مقسومة على نفس النسبة للرجال.

وعالمياً، انخفض عدد الأشخاص المحرومين من الحصول على مصدر مياه نظيفة إلى النصف على مدار الخمسة وعشرين عاماً الماضية. ففي عام 2015، حصل 91% من سكان العالم على مصدر مياه نظيفة، بما يتجاوز مقصد الهدف الإنمائي للألفية البالغ 88%. ولكن لا يزال أكثر من 660 مليون شخص محرومين من الحصول على مياه نظيفة، معظمهم في الريف.

وبالنسبة لخدمات الصرف الصحي، يحصل 68% فقط من سكان العالم على مرافق صرف صحي، أي أنه لا يتاح لثلث سكان العالم تقريباً مرافق صرف صحي، بما يقل عن مقصد الهدف الإنمائي للألفية والبالغ 77%. ففي عام 2015، حصل أكثر بقليل من ربع السكان في الدول منخفضة الدخل على مرفق محسن للصرف الصحي مقارنة بأكثر بقليل من نصف السكان في دول الشريحة الدنيا من الدول متوسطة الدخل(https://blogs.worldbank.org/ar/opendata/sdg-6-water-and-sanitation-essential-sustainable-development, 2022).

ومنذ أوائل القرن الحادي والعشرين، حققت المنطقة العربية تقدماً هاماً في المؤشرات المتعلقة بهدف ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع. فمن جانب، تناقصت ممارسة التغوط في العراء في المناطق الريفية في دول المنطقة العربية، وهي أقل من المتوسط العالمي في المناطق الريفية. ولكن على الجانب الأخر، ينبغي على دول المنطقة العربية – باستثناء مجموعة بلدان مجلس التعاون الخليجي التي تنفّذ الإدارة المتكاملة للموارد المائية بدرجة أعلى من مجموعات البلدان الأخرى في المنطقة – أن تخفّض عمليات استخدام المياه العذبة إلى مستوى أكثر استدامةً، وأن تعزز ترتيبات التعاون في مجال المياه بالنسبة لأحواض المياه العابرة للحدود(https://publications.unescwa.org/projects/sdgs, 2022).

فاليوم، تُصنف منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا علي أنها أكثر مناطق العالم من حيث الإجهاد المائي[11]، حيث يتاح لكل شخص أقل من 1700 متر مكعب من المياه سنوياً(https://blogs.worldbank.org/ar/opendata/sdg-6-water-and-sanitation-essential-sustainable-development, 2022).

وفي هذا الصدد، استناداً إلى أحدث بيانات متوفرة فيما يخص أبرز المؤشرات لهدف ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع في مصر، كما يوضحه الشكل التالي:

11 يحدث الإجهاد المائي (الندرة المائية) عندما يتخطى الطلب على المياه الآمنة والصالحة للاستخدام في منطقة معينة المعروض منها. ويحدث لأسباب طبيعية أو غير طبيعية، حيث هناك عديد من الأسباب التي للإجهاد المائي، مثل:

_ تغير المناخ

– الكوارث الطبيعية مثل الجفاف والفيضانات

– زيادة الاستهلاك البشري

– الإفراط في استخدام المياه وإهدارها

– ارتفاع عالمي في الطلب على المياه العذبة

– الإفراط في استخدام طبقات المياه الجوفية وما يترتب على ذلك من بطء في تغذية هذا المصدر الهام للمياه

شكل رقم (7): تطور نسب السكان مستخدمي مياه الشرب والصرف الصحي في مصر 2020

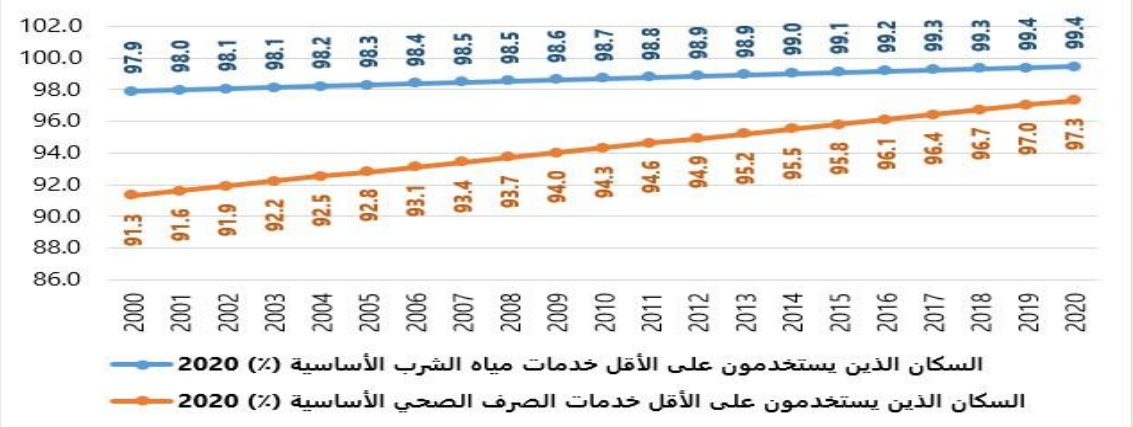

المصدر: من إعداد الباحث استناداً للبيانات من الموقع الرسمي للأمم المتحدة: https://unstats.un.org/sdgs/dataportal/database

يتضح أنه:

- **وصلت نسبة السكان الذين تتوفر لديهم خدمات مياه الشرب الأساسية إلى 99.4% عام 2020.**
- **وصلت نسبة السكان الذين يستخدمون خدمات الصرف الصحي إلى 97.3% عام 2020.**

وبوجه عام، يتضح أن هدف ضمان واستدامة المياه النظيفة والصرف الصحي للجميع يسير على المسار الصحيح، بينما لا تزال هناك تحديات رئيسة، يتمثل أهمها في قضية توفير المياه العذبة وتحقيق التوازن بين عرضها والطلب عليها، خاصة مع زيادة معدلات النمو السكاني وتناقص حصة الفرد منها.

الهدف السابع: طاقة نظيفة وبأسعار معقولة:

إن مسألة الحصول على الطاقة ضرورية للجميع، حيث تمثل الطاقة عنصراً أساسياً في عدة أمور مثل: توفير الوظائف، توطيد الأمن، التصدي لتغير المناخ، إنتاج الغذاء، زيادة الدخل. وفي الوقت الحاضر، يفتقد نحو 3 مليار فرد حلولاً للطهي النظيف، حيث يتعرضون لمستويات خطيرة من تلوث الهواء. بالإضافة إلى ذلك، يفتقد قرابة مليار فرد إلى الكهرباء، حيث يعيش نصف أولئك في أفريقيا جنوب الصحراء(https://www.un.org/sustainabledevelopment/ar/clean water and sanitation, 2022).

وعالمياً، تم إحراز تقدماً ملحوظاً بمختلف أبعاد هذا الهدف خلال العقد الماضي، خاصة ما يتعلق باستخدام كهرباء متجددة تنتج باستخدام المياه أو الطاقة الشمسية أو طاقة الرياح، مما يعني أن الطاقة أصبحت متوفرة على نطاقٍ واسع. ومع ذلك، كان التقدم متفاوتاً بين المناطق. ولقد أُتيح لأكثر من مليار شخص الحصول على الكهرباء، حيث انخفض عدد الأشخاص الذين

يعيشون بدون كهرباء من 1.2 مليار نسمة عام 2010 إلى 759 مليوناً عام 2019م. ولكن يتمثل التحدي في التركيز على إتاحة حصول الجميع على الطاقة، زيادة استخدام الطاقة المتجددة، حيث عجز 30 مليون شخص عن الحصول على خدمات الكهرباء الأساسية، يعيش أغلبهم في أفريقيا (نيجيريا وجمهورية الكونغو الديمقراطية وإثيوبيا). كذلك تواجه الدول التي تتمتع بإمدادات كهربائية كافية تحدياً مزدوجاً يتمثل في الطلب المتزايد على الطاقة والمخاوف على البيئة(https://www.iaea.org/ar/min-nahn/alhadaf, 2022).

وتعد المنطقة العربية محظوظة في تنوع مصادر الطاقة غير المتجددة (النفط– الغاز الطبيعي) حيث تمتلك احتياطي كبير منهما، والمتجددة (الرياح– الشمس). ومع ذلك، فهي لا تنتج سوي 7% من الطاقة المتجددة، مما دفع الدول العربية للاهتمام بتوليد الطاقة المتجددة وتحسينها، خاصة مع وجود 40% من سكان المنطقة يفتقرون إلى الحصول على طاقة مستدامة. ومنذ عام 2000، حققت المنطقة تقدماً هاماً بهدف ضمان حصول الجميع وبتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة، حيث بدأ تسريع الوصول إلى الكهرباء، تحسين كفاءة الطاقة. ومع ذلك، يبدو أن المنطقة تواجه صعوبةً في تحسين كثافة الطاقة البيئة [12] منذ عام 2000، كذلك لم تحقق زيادة تذكر في حصة الطاقة المتجددة من إجمالي الاستهلاك النهائي للطاقة ومن القدرة المركبة لتوليد الكهرباء من مصادر الطاقة المتجددة للفرد، وكلاهما لا يزالان أقل بكثير من المتوسط العالمي.(https://publications.unescwa.org/projects/sdgs, 2022).

وفي هذا الصدد، استناداً إلى أحدث بيانات متوفرة فيما يخص أبرز المؤشرات لهدف ضمان طاقة نظيفة وبأسعار معقولة في مصر، كما يوضحه الشكل التالي:

شكل رقم (8): المؤشرات الفرعية لهدف ضمان الحصول على طاقة نظيفة في مصر 2022

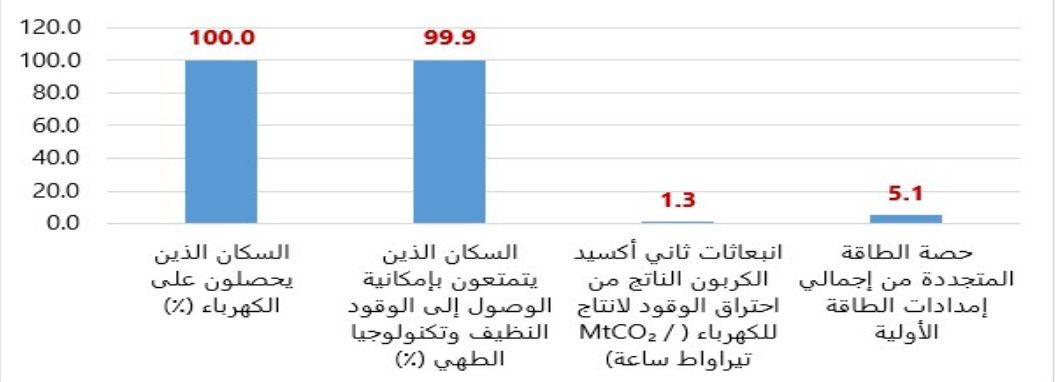

المصدر: من إعداد الباحث استناداً للبيانات من الموقع الرسمي للأمم المتحدة: https://unstats.un.org/sdgs/dataportal/database

12 كثافة الطاقة (مؤشر يعبر عن كفاءة استخدام الطاقة) هي كمية الطاقة المخزونة في منظومة ما أو منطقة من الفراغ لكل وحدة حجم. وتُعدّ كثافة الطاقة بمثابة مؤشر شائع للطاقة ومقياس للكفاءة، وتُحسب من خلال إجمالي استهلاك الطاقة مقسومًا على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي. وهي مؤشر يدل علي كل ما يتعلق بمستقبل المنتجات الكهربائية.

يتضح أنه:

- يوجد ركود فيما يخص مؤشر انبعاثات ثاني أكسيد الكربون الناتجة عن احتراق الوقود لكل ناتج الكهرباء والذي سجل 1.28 تيرا واط/MtCO2 عام 2022.
- تراجع مؤشر حصة الطاقة المتجددة في إجمالي إمدادات الطاقة الأولية، لتصل النسبة إلى 5.1% عام 2022، مقارنة بما كانت عليه عام 2000 والتي سجلت 9.7%. في حين من المستهدف الوصول إلى نسبة 51% على المدى الطويل.
- تم تحقيق أهداف التنمية المستدامة فيما يخص نسب السكان الذين يحصلون على الكهرباء، ونسب السكان الذين يتمتعون بإمكانية الوصول إلى الوقود النظيف وتكنولوجيا الطهي، تقريباً بنسبة 100% من السكان.

وبوجه عام، يتضح أنه هناك حالة ركود فيما يخص ما تحقق بهذا الهدف، فلا تزال هناك تحديات رئيسية أمام تحقيقه، أبرزها الخفض التام للانبعاثات الضارة. لكن من المرجح أن يزيد نصيب إنتاج الطاقة المتجددة من إجمالي الطاقة الكهربية المنتجة خاصة بعد تنفيذ الدولة عدد من المشروعات القومية (مجمع بنبان للطاقة الشمسية بأسوان، محطة جبل الزيت) لتنمية الاعتماد على الطاقة المتجددة والاقتصاد الأخضر[13].

الهدف الثامن: العمل اللائق ونمو الاقتصاد:

يركز الهدف الثامن على النمو الاقتصادي، وزيادة مستوى الإنتاجية والابتكار التكنولوجي، تشجيع ريادة الأعمال، خلق فرص عمل لائقة أمام جميع من هم في سن العمل من السكان بحلول عام 2030م. وسيقتضي النمو الاقتصادي المستدام، أن تعمل المجتمعات على تهيئة الظروف لإتاحة فرص العمل المناسبة خاصة للشباب لتحقيق العمالة الكاملة والمنتجة.

وتشهد المنطقة العربية، تفاوتاً كبيراً في نصيب الفرد من الدخل القومي، فوفقاً لتصنيف البنك الدولي لدول المنطقة العربية لعام 2022، شملت دول ذات دخل منخفض ومتوسط أدنى ومتوسط أعلى ودخل مرتفع. وقد حلت دولة الإمارات وبقية دولة مجلس التعاون ضمن تصنيف الاقتصادات ذات الدخل المرتفع. بينما حلت العراق، ليبيا والأردن، ضمن تصنيف البلدان ذات متوسط الدخل الأعلى. في حين جاءت أغلب الدول العربية الأخرى في فئة دخل متوسط أدنى

13 ـ مجمع بنبان للطاقة الشمسية بأسوان، يهدف إلى زيادة الطاقة النظيفة المنتجة، فضلًا عن توفير الاحتياجات من الطاقة الكهربائية للمواطنين، وكذلك توفير فرص عمل للشباب، وتفادي 2 مليون طن من الانبعاثات الكربونية سنويًا، كما أن المشروع يضم 32 محطة شمسية بقدرة تصل إلى 1465 ميجاوات، بما يعادل 90% من الطاقة المنتجة من السد العالي.

– محطة جبل الزيت لتوليد الكهرباء من الرياح في رأس غارب، حيث تبلغ قدرتها الإجمالية 580 ميجا وات....وغير ذلك من المشاريع الهامة التي تخطط لها الدولة.

– أعلنت وزارة "التخطيط والتنمية الاقتصادية أن أطلس الرياح يشير إلى أن مصر تمتلك أكبر قدرات كهربائية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا يمكن إنتاجها حيث قد تصل إلى 35 جيجا وات من طاقة الرياح و 55 جيجا وات من الطاقة الشمسية، حيث من المخطط أن تصل الطاقة المتجددة في مصر إلى 42% بحلول عام 2035م من خلال مشاريع مشتركة مع منظمات محلية ودولية. كذلك أعدت الدولة خطة استراتيجية لتحلية المياه من مصادر الطاقة المتجددة بهدف إنتاج حوالي 2.9م3/يوم.

كالمغرب، مصر، لبنان، موريتانيا، جزر القمر، تونس، الجزائر، جيبوتي والأراضي الفلسطينية. وأخيراً، جاءت سوريا، واليمن، والسودان، والصومال، تحت فئة دول الدخل المنخفض (https://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.PCAP.CD, 2022).

ويرجع تفاوت معدلات النمو في المنطقة العربية إلى تقلب عملية تمويل التنمية فيها، حيث تتراجع قدرة المجتمعات العربية على الصمود بوجه الأزمات العالمية والإقليمية المتعاقبة والتكيّف معها والتعافي منها. بالإضافة إلى ما يسمي بـ (الارتداد في تمويل التنمية)، حيث مقابل كل دولار واحد تكسبه/تحشده المنطقة عبر القنوات الأساسية العابرة للحدود لتمويل التنمية، تخسر/تعيد 2.5 دولار لحساب المناطق الأخرى، بما في ذلك الاقتصادات المرتفعة الدخل. ويشكل ذلك، تسرباً هائلاً للموارد الاقتصادية وحتى البشرية إلى خارج المنطقة العربية (الأمم المتحدة، 2018).

وفي هذا السياق، لا تزال العمالة تمثل تحدياً رئيسياً للدول العربية، حيث يتطلب توفير العمل اللائق للجميع خلق أكثر من 92 مليون فرصة عمل بحلول عام 2030، ويتطلب ذلك حجم استثمارات سنوية تبلغ 220 مليار دولار. فقد أدى انخفاض مستويات النمو الاقتصادي، والاعتماد المفرط على النفط، وهيمنة القطاعات المنخفضة الإنتاجية إلى تشويه سوق العمل في المنطقة، الذي عجز عن تلبية الطلب على العمالة المنتجة والعمل اللائق(https://publications.unescwa.org/projects/sdgs, 2022).

وفي هذا الصدد، استناداً إلى أحدث بيانات متوفرة فيما يخص أبرز المؤشرات لهدف ضمان العمل اللائق ونمو الاقتصاد في مصر 2022 ، كما يوضحه الشكل التالي:

شكل رقم (9): المؤشرات الفرعية لهدف ضمان العمل اللائق ونمو الاقتصاد في مصر 2022

المصدر: من إعداد الباحث استناداً للبيانات من الموقع الرسمي للأمم المتحدة: https://unstats.un.org/sdgs/dataportal/database

يتضح أنه:

- وصل البالغون ممن يمتلكون حساب بنكي نحو 32.8%، وهو مستوىً منخفضاً من امتلاك الحسابات عموماً مقارنة بمتوسط العالم، مما يؤدي إلى انخفاض مستويات الشمول المالي.
- بلغ مؤشر الناتج المحلي الإجمالي المعدل [14] نحو 0.2% عام 2020.
- وصل معدل حوادث العمل القاتلة من إجمالي السكان إلى 0.1 لكل 100 ألف من السكان.
- وصلت معدلات البطالة إلى 9% وفقًا لتقديرات عام 2022.
- بلغ مؤشر ضمان حقوق العمل الأساسية – ويُعنى هذا المؤشر بتوافر تدابير الإنفاذ الفعال لحقوق العمل الأساسية، وغياب التمييز بالتوظيف والتحرر من العمل الجبري وعمل الأطفال– نحو 0.4 عام 2020، ومن المستهدف أن تصل النسبة إلى 0.85 على المدى الطويل.
- بلغ مؤشر ضحايا العبودية الحديثة [15] نحو 5.5 لكل ألف من السكان عام 2018.

وبوجه عام، يتضح أن هدف ضمان عمل لائق وتعزيز النمو الاقتصادي، سجل تحسنًا بطيئاً. ويرجع السبب في ذلك إلى تقدم معدلات النمو ببطء وبشكل لا يتناسب مع معدلات النمو السكاني، حيث يترتب عليها فجوة في أوجه عدم المساواة، غياب فرص العمل الكافية، مما ترتب عليه زيادة أعداد العاطلين عن العمل. لذلك، لا تزال هناك تحديات رئيسية أمام تحقيق هذا الهدف، أبرزها ما يخص ضمان حقوق العمل الأساسية، إيجاد فرص عمل لائقة للشباب حتى لا يكون ذلك دافعاً للهجرة.

الهدف التاسع: الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية:

يركز هذا الهدف على التصنيع الذي يعد حافز مهم للتنمية الاقتصادية وسوق العمل. وفي الوقت الحاضر، لا تتجاوز القيمة التي يضيفها التصنيع لكل فرد سوى 100 دولار أمريكي في أقل الدول نمواً مقارنة بما يزيد عن 4500 دولار أمريكي في أوروبا وشمال أمريكا. كما يمثل

[14] الناتج المحلي الإجمالي المعدل بيئياً أو الأخضر (GGDP) هو مؤشر للنمو الاقتصادي مع احتساب العواقب والمشاكل البيئية لهذا النمو في الناتج المحلي الإجمالي التقليدي للبلد .الناتج المحلي الإجمالي الأخضر ينتقد فقدان التنوع البيولوجي، ويحسب التكاليف الناجمة عن تغير المناخ .

[15] تشير العبودية الحديثة إلى استغلال الأشخاص المستضعفين بشكل عام لتحقيق مكاسب اقتصادية من خلال الممارسات التي تشمل:
- العمل القسري: أي عمل يُجبر الناس على القيام به رغماً عن إرادتهم.
- عبودية الديون: عندما يضطر الناس إلى العمل من أجل سداد الديون المتراكمة عليهم.
- العبودية المتوارثة: عندما يولد الناس في ظل العبودية ويعاملون كممتلكات شخصية.
- الزواج القسري: عندما يتزوج شخص ضد إرادته وليس باستطاعته تجنبه.
- العبودية المنزلية: هذه ليست عبودية دائماً، لكن خدم المنازل الذين يتعرضون لسوء المعاملة والاستغلال خلف الأبواب المغلقة يصنفون في هذه الخانة.

الابتكار عنصراً أساسياً لإيجاد حلول دائمة للتحديات الاقتصادية والبيئية. ويعد الاستثمار في الهياكل الأساسية مثل: النقل، نظم الري، الطاقة، تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ضرورة ملحة، لزيادة النمو في الإنتاجية وزيادة الدخل. وتعتبر الاستثمارات في الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية عوامل غاية في الأهمية للتنمية المستدامة. فإذا أرادت الدول النامية تحقيق أهداف عام 2030، تحتاج إلى تطوير قطاع التصنيع، زيادة الاستثمار في البحث العلمي والابتكار(https://www.un.org/sustainabledevelopment/ar/clean water and sanitation, 2022).

ومنذ عام 2000، حققت المنطقة العربية تحسينات طفيفة في المؤشرات المتعلقة بهدف الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية، حيث لا يزال قطاع الصناعة التحويلية في المنطقة أقل إنتاجيةً وتوظيفاً وأكثر تلويثاً مقارنة بالمتوسطات العالمية. كما تحقق المنطقة قيمة مضافة منخفضة في صناعات التكنولوجيا المتوسطة والعالية، ومستويات منخفضة من الباحثين ومن الإنفاق على البحث والتطوير. ومع ذلك، تزايد بوضوح الوصول إلى شبكة الهواتف المحمولة (الجيل الثالث على الأقل)، بما يتماشى مع معدلات النمو العالمية. لذا، لم تتحول المنطقة العربية بعد نحو التصنيع المستدام والشامل للجميع، بما يحقق لها جني فوائد اقتصاد المعرفة بالكامل(https://publications.unescwa.org/projects/sdgs, 2022).

وفي هذا الصدد، استناداً إلى أحدث بيانات متوفرة فيما يخص أبرز المؤشرات لهدف الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية في مصر 2022، كما يوضحه الشكل التالي:

شكل رقم (10): المؤشرات الفرعية لهدف الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية في مصر 2022

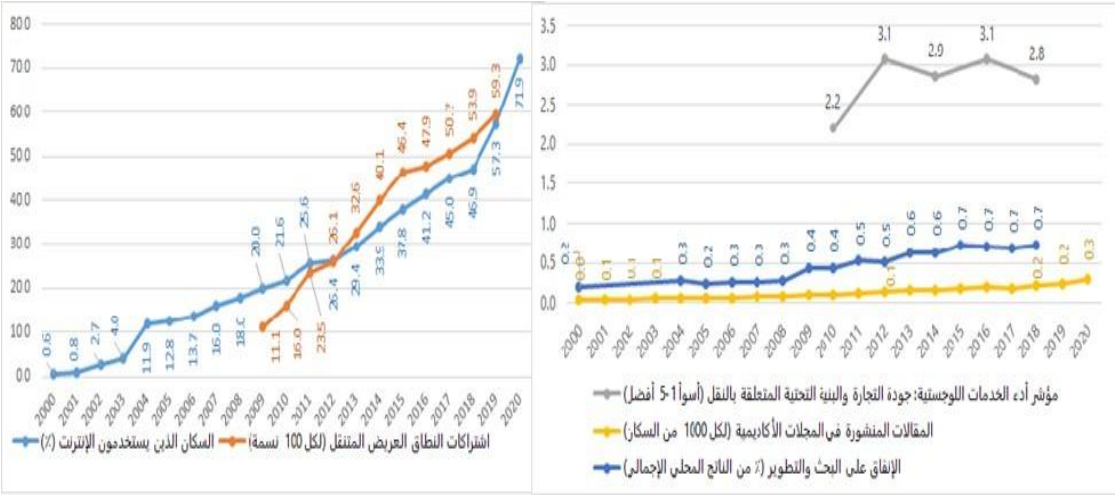

المصدر: من إعداد الباحث استناداً للبيانات من الموقع الرسمي للأمم المتحدة: https://unstats.un.org/sdgs/dataportal/database

ويتضح أنه:

- **في تصنيف جامعات تايمز للتعليم العالي بناءً على مقياس من 0 (الأسوأ) إلى 100 (الأفضل)، وصلت قيمة المؤشر إلى 40.45 درجة عام 2022، بينما من المستهدف أن تصل قيمة المؤشر إلى 50 على المدى البعيد.**
- **وصل السكان الذين يستخدمون الإنترنت، اشتراكات الهاتف المحمول إلى 71.9% عام 2020، و59.3% عام 2019 على الترتيب.**
- **تراجع مؤشر أداء الخدمات اللوجستية إلى 2.82 درجة عام 2018 مقارنةً بقيمة المؤشر (3.07 درجة) في عام 2016، والذي يتم على أساسه تقييم جودة التجارة والبنية التحتية للنقل مثل الموانئ والطرق والسكك الحديدية وتكنولوجيا المعلومات، بناءً على مقياس من 1 (الأسوأ) إلى 5 (الأفضل).**
- **بلغت المقالات المنشورة بالمجلات العلمية (لكل 1000 من السكان) نحو 0.3.**
- **الانفاق على البحث والتطوير كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي نحو 0.7%.**

وبوجه عام، يتضح أن هدف بناء بنية تحتية مرنة وتعزيز التصنيع الشامل والمستدام وتعزيز الابتكار في مصر عام 2022 قد سجل تحسنًا محدوداً. ويرجع السبب في ذلك إلى انخفاض معدل نمو القطاع الصناعي الذي وصل إلى 6.3% خلال 2019 م. وفي هذا السياق، تسعي مصر إلى إقامة 149 منطقة صناعية تضم حوالي 15 ألف مصنع، كما أطلقت الدولة المصرية مبادرة لتشجيع الابتكار لتأهيل 10 آلاف مصري وإفريقي على تطوير الألعاب والتطبيقات الرقمية في مصر، تحفيز تأسيس 100 شركة ناشئة مصرية وأفريقية بهذا المجال.

الهدف العاشر: الحد من أوجه عدم المساواة:

يعد الحد من عدم المساواة عامل حاسم في تحقيق التنمية المستدامة، حيث تتزايد أوجه انعدام المساواة في العالم خاصة في توزيع الدخل والثروة. فقد ازداد انعدام المساواة في الدخل والثروة داخل الدول وبين بعضها البعض. فبالنسبة للدخل، فأغنى 10% يحصلون على 40% من إجمالي الدخل العالمي، بينما أفقر 10% فلا يحصلون إلا على (2% – 7%) من إجمالي الدخل العالمي، كما أن تدهور أوضاع الطبقة الوسطى في مختلف الدول لصالح الطبقة الغنية جداً في ازدياد. وبالنسبة للثروة، يملك 1% فقط من السكان نصف ثروة العالم تقريباً، بينما يتشارك 55% من سكان العالم في 1.3% من الثروة (ما يقرب من 70% من سكان العالم لا تصل ثروة الواحد منهم إلى 10 آلاف دولار).

وهو ما يوضح حجم التفاوت الكبير في العملية التوزيعية للدخل والثروة. ويمكن أن تكون المستويات العالية من انعدام المساواة داخل الدول وفيما بينها متجذرة في تفاعل معقد ومتعدد الأوجه بين البيئتين الداخلية والخارجية المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي والتجارة والاستثمار والعمالة. ويؤدي ذلك، لعدم تكافؤ قدرات الدول على امتصاص الصدمات خاصة الخارجية منها. لذا، يرمي الهدف العاشر من أهداف التنمية المستدامة إلى ضمان تكافؤ الفرص والحد من عدم المساواة في الدخل والثروة وغيرها من أوجه عدم المساواة مثل سوق العمل والتجارة، عبر اعتماد تشريعات وسياسات تضمن تحسين ظروف الحياة للجميع بصورة مستدامة فيما يخص (الأمم المتحدة، 2019):

- تقاسم ثمار التنمية داخل الدول (تحسن ظروف السكان داخل شريحة الـ 40% الأقل دخلاً داخل الدولة نفسها).
- تخصيص الموارد بكفاءة، إدارة المخاطر، ضمان تحقيق أهداف الاقتصاد الكلي عبر استقرار النظام المالي للدولة.
- تطبيق سياسات تعزز المساواة وشمول الجميع.
- زيادة حصة اليد العاملة (دخل عنصر العمل) من الناتج المحلي الإجمالي.
- تسهيل الهجرة المنظمة والآمنة.
- توجيه حصة المساعدات المالية الإنمائية الرسمية للدول الأقل نمواً في العالم.

ولم تحقق المنطقة العربية تحسينات تذكر في المؤشرات المتعلقة بهدف الحد من انعدام المساواة داخل الدول وفيما بينها، حيث(https://publications.unescwa.org/projects/sdg, 2022):

- لم تشهد المنطقة العربية تغييراً كبيراً في دخل عنصر العمل كحصة من الناتج المحلي الإجمالي، التي لا تزال أدنى بكثير من المتوسطات في العالم، مما يدل على عدم حصول تحسينات تُذكَر في الدخل الشخصي للأسر المعيشية.
- ازداد عدد اللاجئين القادمين من المنطقة العربية زيادةً واضحة على مدى السنوات العشر الماضية، وهم يمثلون نسبةً كبيرة من سكانها، مما يدل علي زيادة عدم المساواة داخل الدولة.
- شهدت حصة المنطقة من المساعدة الإنمائية الرسمية في العالم تقلبات على مر السنين.

وفي هذا الصدد، استناداً إلى أحدث بيانات متوفرة فيما يخص أبرز المؤشرات لهدف الحد من أوجه عدم المساواة في مصر 2022، كما يوضحه الشكل التالي:

شكل رقم (11): تطور المؤشرات الفرعية لهدف الحد من أوجه عدم المساواة في مصر 2022

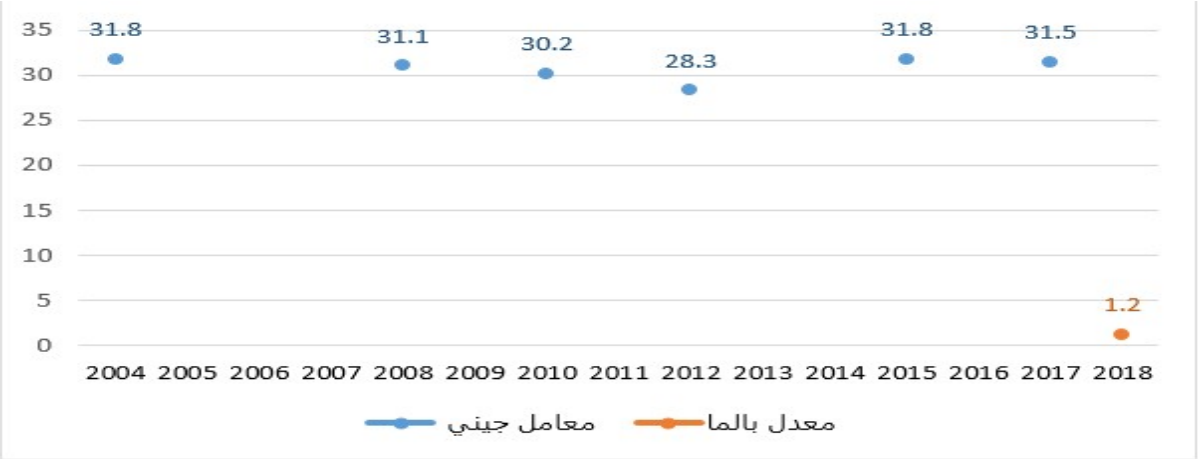

المصدر: من إعداد الباحث استناداً للبيانات من الموقع الرسمي للأمم المتحدة: **https://unstats.un.org/sdgs/dataportal/database**

ويتضح أنه:

- **وصلت قيمة معامل جيني[16] لإجمالي الجمهورية إلى 31.5 عام 2017، ومن المستهدف أن تصل قيمة المؤشر على المدى البعيد إلى 27.5.**
- **وصلت نسبة معامل بالما [17] إلى 1.23 عام 2018، بينما من المستهدف الوصول إلى قيمة 0.9 على المدى الطويل.**

وعموماً، يسير هدف الحد من عدم المساواة في مصر عام 2022 على المسار الصحيح، إلا أن هناك عددًا من التحديات مازالت قائمة، حيث يعتمد هذا الهدف على مؤشرين فرعيين رئيسين، هما معامل جيني ومعامل بالما. وهناك تحديات كبيرة لتحقيق النسب المستهدفة في المؤشرين، خاصة معامل بالما، مما يعني أنه هناك صعوبة في تحسن ظروف السكان داخل شريحة الـ 40% الأقل دخلاً داخل الدولة نفسها وزيادة حدة التفاوت في الدخول بين الأغنياء والفقراء.

لذا، ينبغي علي الدولة اعتماد سياسات سليمة لتمكين الفئات أصحاب الدخل الأدنى، تعزيز الإدماج الاجتماعي والاقتصادي والسياسي للجميع، بغض النظر عن السن أو الجنس أو الإعاقة أو العرق أو الإثنية أو الأصل أو الدين أو الوضع الاقتصادي أو غير ذلك. ضمان تكافؤ الفرص والحد من أوجه انعدام المساواة من خلال إزالة القوانين والسياسات والممارسات التمييزية، وتعزيز التشريعات والسياسات والإجراءات الملائمة في هذا الاتجاه.

---

[16] معامل جيني: يشير إلى حجم عدم المساواة في الدخل أو الثروة وكلما اقتربت قيمته من الصفر يعني ذلك انتشار المساواة الكاملة بين المواطنين.

[17] نسبة بالما:تعني الحصة من إجمالي الدخل التي يتلقاها 10٪ من الأشخاص ذوي الدخل الأعلى مقسومة على الحصة من إجمالي الدخل الذي يتلقاه 40٪ من الأشخاص ذوي الدخل الأدنى.

الهدف الحادي عشر: المدن والمجتمعات المستدامة:

المدن المستدامة (المدن البيئية) هي مدن مبتكِرة تلبي احتياجات الأجيال الحالية والقادمة في نفس الوقت فيما يتعلق بالجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والثقافية، اعتماداً على التكنولوجيا الحديثة لتحسين نوعية الحياة والخدمات المقدمة. وتركز على تقليل كلاً من المدخلات المطلوبة لإنتاج الطاقة والمياه والمواد الغذائية والمخرجات من النفايات مثل الحرارة، وتلوث الهواء، والميثان، وتلوث المياه. ويتم ذلك خلال تعزيز كفاءة استهلاك الطاقة وإدارة المخلفات، تحسين الإسكان والرعاية الصحية، تحسين تدفق حركة المرور والسلامة، الكشف عن جودة الهواء والمياه، تنبيه الشرطة إلى الجرائم التي تحدث في الشوارع. لذا، تعتبر المدن والمجتمعات المستدامة حلاً لما يعانيه العالم من تكدس السكان في المدن وما ينتج عنها من ملوثات.

عالمياً، يعيش أكثر من نصف سكان العالم في المدن (أكثر من أربع مليارات نسمة في 28 مدينة كبرى)، ومن المتوقع أن يرتفع العدد للثلثين في 2050م (أكثر من ست مليارات نسمة)، فهنالك سيعيش حوالي 70 شخصا من كل 100 شخص في المدن. وتشغل المدن نحو 3% من مساحة الأرض، لكنها تستهلك 75% من الموارد العالمية وينتج عنها نفس النسبة تقريباً من الانبعاثات الكربونية على مستوى العالم، مما قد يسبب أخطار بيئية جسيمة(https://publications.unescwa.org/projects/sdgs, 2022).

وفي المنطقة العربية، يعيش نحو 57% من سكان المنطقة في المناطق الحضرية. ورغم ذلك؛ هناك تفاوت في نسبة التحضر، حيث بعضها مثل دولة قطر تصل نسبة التحضر فيها إلى 99%، بينما في دولة جزر القمر تصل نسبة التحضر فيها إلى 28%، حيث يعيش ما يقرب من ثلثي سكان الحضر في أحياء فقيرة في الدول الأقل نمواً في المنطقة العربية. فقد حققت دول المنطقة تحسينات طفيفة في المؤشرات المتعلقة بهدف جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة، حيث (https://www.albankaldawli.org/ar, 2023):

- **هناك زيادة في التوسع الحضري غير المخطط له في المنطقة العربية.**
- **زادت نسبة سكان المناطق الحضرية الذين يعيشون في أحياء فقيرة زيادةً حادة (العشوائيات)، وكذلك التلوث الحضري، وكلاهما يتجاوزان المتوسط العالمي.**

وفي هذا الصدد، استناداً إلى أحدث بيانات متوفرة فيما يخص أبرز المؤشرات لهدف المدن والمجتمعات المستدامة في مصر 2022، كما يوضحه الشكل التالي:

شكل رقم (12): تطور المؤشرات الفرعية لهدف جعل المدن شاملة ومستدامة في مصر 2022

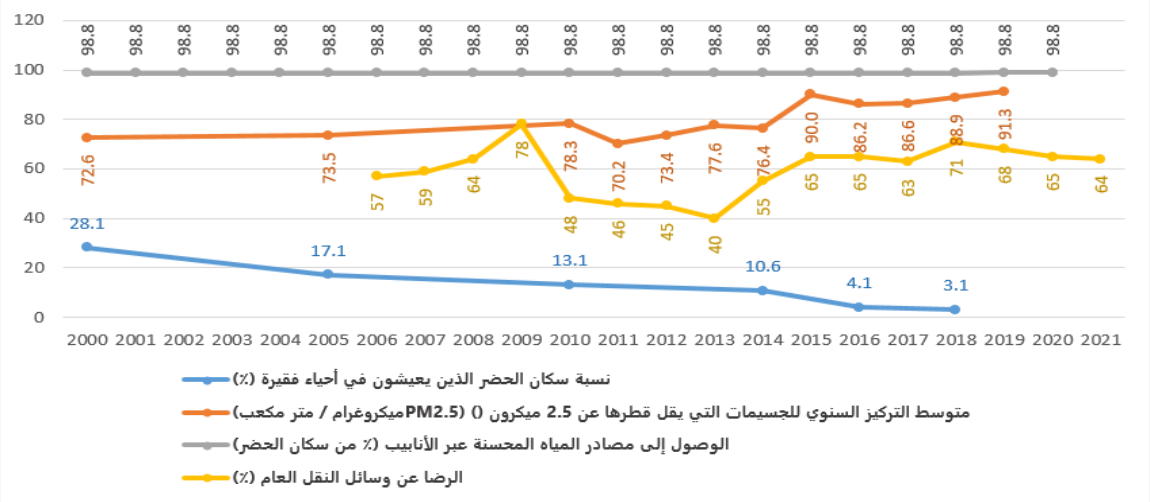

المصدر: من إعداد الباحث استناداً للبيانات من الموقع الرسمي للأمم المتحدة: **https://unstats.un.org/sdgs/dataportal/database**

ويتضح أنه:

- بلغ مؤشر نسبة سكان الحضر الذين يعيشون في أحياء فقيرة نحو 3.1% عام 2018، في حين من المستهدف الوصول إلى 0% على المدى البعيد.
- بلغ مؤشر نسبة سكان الحضر الذين يصل إليهم مصدر مياه عبر الأنابيب نحو 98.8% عام 2020، ومن المستهدف الوصول إلى نسبة 100% على المدى الطويل .
- بلغ مؤشر متوسط التركيز السنوي للجسيمات التي يقل قطرها عن 2.5 ميكرون (PM2.5)نحو 91.3 ميكروجرام/متر مكعب عام 2019، ومن المستهدف الوصول إلى 6.3 ميكروجرام/متر مكعب .
- تراجع مؤشر الرضا عن وسائل النقل العام، حيث وصلت نسبة الرضا إلى 64% عام 2021، ومن المستهدف الوصول إلى مستوى رضا 82.6% على المدى الطويل.

وبوجه عام، يتضح أن هدف المدن والمجتمعات المستدامة في مصر 2022 سجل تحسنًا محدوداً وغير كاف لتحقيق الهدف بشكل كامل؛ فلا تزال هناك تحديات كبيرة. فقد بلغت نسبة عدد السكان في الحضر لإجمالي عدد السكان في مصر نحو 42.2% في عام 2022م، مع التوقع بزيادة عدد المهاجرين من الريف للمدينة في السنوات القادمة (https://www.capmas.gov.eg/Pages/Indicators, 2022):

ولذلك بدأت الدولة المصرية في تنفيذ مجموعة من المدن الجديدة، التي تسعي لتوفير بيئة مستدامة، وصل عددها إلى 34 مدينة: مثل (العاصمة الإدارية الجديدة- مدينة العلمين الجديدة- مدينة ناصر الجديدة "غرب أسيوط"- مدينة توشكي)، وذلك بخلاف امتدادات المدن الجديدة، والسياحية، ومدينة شمال غرب خليج السويس الاقتصادية. وكذلك في إطار رؤية مصر 2030م، تسعي هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة التابعة لوزارة الإسكان والتعمير لإنشاء وتنفيذ 44 مدينة جديدة بجميع المحافظات والأقاليم على مستوى مصر بالكامل.

الهدف الثاني عشر: الاستهلاك والإنتاج المستدامان:

إن الاستهلاك والإنتاج- اللذان يشكلان قوةً دافعة للاقتصاد العالمي – في جميع أنحاء العالم يعتمدان على استخدام البيئة والموارد الطبيعية. وخلال القرن الماضي، صاحب التقدم الاقتصادي والاجتماعي تدهور بيئي وخلل في أنماط الاستهلاك بطريقةٍ تؤدي لإحداث آثارٍ مدمرة على كوكب الأرض، حيث:

- في كل عام ينتهي ما يقدر بنحو ثلث جميع الأغذية المنتَجة – وهو ما يعادل 1.3 مليار طن بقيمة تبلغ حوالي 1 تريليون دولار – بالتعفن في صناديق المستهلكين وتجار التجزئة أو التلف بسبب سوء ممارسات النقل والحصاد.
- طرق الري المستخدمة في مجال الزراعة التي تعتبر أكبر مستهلك للمياه على كوكب الأرض (70% من الاستخدام البشري للمياه العذبة حول العالم).
- إذا تحول الناس في جميع أنحاء العالم إلى المصابيح الكهربائية الموفرة للطاقة، سيوفر العالم 120 مليار دولار أمريكي سنوياً.
- إذا وصل عدد سكان العالم إلى 9.6 مليار نسمة بحلول عام 2050، فقد يتطلب الأمر ما يعادل ثلاثة كواكب مثل كوكب الأرض تقريباً لتوفير الموارد الطبيعية اللازمة للحفاظ على أنماط الحياة الحالية.

لذلك، تستهدف أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة "إنتاج المزيد بشكل أفضل وبتكلفة أقل"، كما تهتم بالصناعات التي تركز على إعادة التدوير، مما يعني تغيير الطرق التي يتم بها الإنتاج وكيفية الاستهلاك. ويعتمد تحقيق هذا الهدف على الإدارة الفعالة للموارد الطبيعية المشتركة، وطريقة التخلص من النفايات السامة والملوثات. وكذلك، ضرورة دعم الدول النامية نحو استهلاك أكثر استدامة(https://www.un.org/sustainabledevelopment/ar/clean water and sanitation, 2022).

وتعد المنطقة العربية أحد أكثر مناطق العالم هشاشة من الناحية البيئية (ندرة المياه خصوصاً)، بالإضافة للزيادة السكانية الكبيرة التي تؤدي إلى استمرار الفقر وصعوبة استيعاب الموارد لحجم هذه الزيادة، حيث ارتفع عدد السكان من 124 مليون نسمة عام 1970م إلى 359 مليون نسمة عام 2010م. فقد تضاعف العدد 3 مرات في 40 سنة، ومن المتوقع أن يصل العدد لحوالي 604 مليون نسمة بحلول 2050م(https://www.albankaldawli.org/ar, 2023).

وفي المنطقة العربية (باستثناء مجموعة بلدان مجلس التعاون الخليجي)، فإن بصمة المواد في المنطقة العربية أقل من المتوسط العالمي، وكذلك بالنسبة لتوليد النفايات الإلكترونية للفرد. إلا أن المنطقة لا تزال تسجّل معدلات عالية من هدر الأغذية مقارنة بالعالم. كذلك تدعم المنطقة استهلاك الوقود الأحفوري بما يقرب من خمسة أضعاف المتوسط العالمي. كما أن الإبلاغ عن النفايات الخطرة وفقاً للاتفاقيات الدولية منخفض وبشكل خاص في البلدان العربية الأقل نمواً، ولا ينشر سوى عدد قليل من الشركات في المنطقة تقاريرَ عن الاستدامة (https://publications.unescwa.org/projects/sdg, 2022).

وفي هذا الصدد، استناداً إلى أحدث بيانات متوفرة فيما يخص أبرز المؤشرات لهدف الحد من أوجه عدم المساواة في مصر 2022، كما يوضحه الشكل التالي:

شكل رقم (13): تطور المؤشرات الفرعية لهدف ضمان انتاج واستهلاك مستدام في مصر 2022

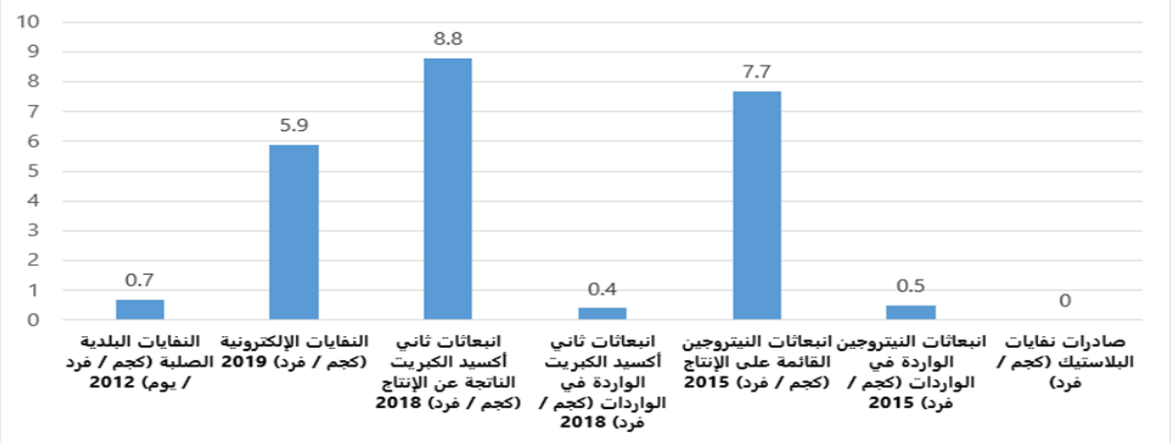

المصدر: من إعداد الباحث استناداً للبيانات من الموقع الرسمي للأمم المتحدة: https://unstats.un.org/sdgs/dataportal/database

ويتضح أنه:

- بلغ المؤشر المعني بالنفايات من المعدات الكهربائية والإلكترونية نحو 5.9 كجم/فرد عام 2019، في حين من المستهدف الوصول إلى 0.2 كجم/فرد على المدى البعيد.

- بلغت صادرات نفايات البلاستيك نحو حو 0 كجم/فرد.
- بلغت مؤشرات انبعاثات النيتروجين القائمة على الانتاج نحو 7.7 كجم/فرد، كذلك انبعاثات النيتروجين الواردة في الواردات نحو 0.5 كجم/فرد.
- بلغت مؤشرات انبعاثات ثاني أكسيد الكبريت الناتجة عن الانتاج نحو 8.8 كجم/فرد، كذلك انبعاثات ثاني أكسيد الكبريت الواردة في الواردات نحو 0.4 كجم/فرد.

وبوجه عام، يتضح أن هدف ضمان أنماط استهلاك وإنتاج مستدامان يسير على المسار الصحيح مع وجود بعض التحديات البسيطة؛ فغالبية المؤشرات الفرعية تسير في طريق تحقيقها، حيث بلغت مؤشرات انبعاث الغازات الضارة والملوثة معدلات منخفضة مثل انبعاثات النيتروجين، انبعاثات ثاني أكسيد الكبريت، صادرات نفايات البلاستيك، مؤشر المعدات الكهربائية والإلكترونية. ولقد ساعد على ذلك، تنفيذ مصر لمشروع إدارة تلوث الهواء وتغير المناخ في القاهرة الكبرى بالتعاون مع البنك الدولي، والذي تم إطلاقة في عام 2021م بتكلفته قدرها 200 مليون دولار ولمدة ست سنوات.

كما تسعي مصر نحو تعزيز أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة، في معظم القطاعات سواء الانتاجية أو الاستهلاكية مثل: قطاع التصنيع، قطاع البناء، قطاع الطاقة، قطاع التجارة بالجملة والتجزئة، قطاع النقل، قطاع المياه والثروة السمكية من خلال الاستثمار في عدة مشاريع وبرامج لتحفيز كفاءة الموارد واستدامة البنية الأساسية بهدف تقليل آثار التغير المناخي، والانتقال إلى اقتصاد أخضر، قادر على خلق فرص عمل جديدة، ومزيد من المنتجات والخدمات المستدامة.

الهدف الثالث عشر: العمل المناخي:

تشير مشكلة التغير المناخي إلى أي تغير مؤثر وطويل المدى يحدث لمنطقة معينة في معدل حالة الطقس، التي تشمل درجات الحرارة ومعدل تساقط الأمطار وحالة الرياح. وتحدث هذه التغيرات بسبب العمليات الديناميكية للأرض كالبراكين أو بسبب قوى خارجية كالتغير في شدة أشعة الشمس أو سقوط النيازك الكبيرة أو بسبب نشاط الإنسان. لذلك، يؤكد قطاع واسع من العلماء أن النشاطات البشرية حالياً هي السبب الرئيسي لتغير المناخ وعلى رأسها ارتفاع درجة حرارة الأرض. وفي الواقع، إن أزمة التغيرات المناخية لا تقتصر فقط على ارتفاع درجة حرارة الكوكب والتلوث، ولكنها وثيقة الصلة بمشاكل أخري مثل: نقص المياه، تناقص الأراضي الصالحة للزراعة، خطر انتشار الأوبئة، الفقر المزمن، اختفاء دول من على الخريطة (2022 , https://www.un.org/ar/climatechange/what-is-climate-change).

وتشير تقارير "البنك الدولي" إلى أن درجة حرارة الأرض قد ترتفع 4 درجات مئوية في نهاية القرن الجاري، مما سيؤدي لآثار مدمرة على الزراعة والموارد المائية وصحة البشر، وسيكون الفقراء أشد المتضررين من هذه الآثار، التي لن تستثني أياً من مناطق العالم. وتؤكد هذه التقارير أنه إذا ارتفعت حرارة العالم درجتين مئويتين فقط، وهذا متوقع في العقود الثلاث المقبلة، فقد نشهد نقصاً في الأغذية على نطاق واسع، وموجات حرارة غير مسبوقة، وعواصف أكثر شدة، وهذا يمثل الوجه البيئي للمشكلة (الأمم المتحدة، 2015).

ومن المحير أن التنمية الاقتصادية – التي تهدف إلى تحقيق رفاهية الشعوب – كانت السبب في مشكلة التغير المناخي، حيث نتجت هذه المشكلة بسبب زيادة الكربون في الهواء مما نتج عنه الاحتباس الحراري. فالتنمية الاقتصادية التي استندت إلى التقدم الصناعي معتمدة في ذلك على الوقود الأحفوري أدي لزيادة انبعاثات غازات الكربون في العالم (تسببت الاقتصاديات الكبرى الـ 17 في نحو 80% من هذه الانبعاثات)، ومن ثم أدي لمشكلة تغير المناخ. كذلك الاستغلال المفرط للموارد الطبيعية، في قطاعات الزراعة والصناعة والتشييد، مما أدى في نهاية المطاف إلى التأثير السلبي على النظام البيئي العالمي بأكمله. ويمكن تلخيص تداعيات مشكلة التغيير المناخي المحتمل على اقتصاديات الدول، في: ضعف النشاط الاقتصادي العالمي، تأثيرها السلبي على صناعة السياحة عالمياً، تضرر البنية التحتية بالدول، أزمات اقتصادية متنوعة بالدول.

ويقدر حجم الاقتصاد العالمي الآن بما يعادل خمسة أضعاف ما كان عليه قبل نصف قرن. ولقد انعكست هذ الزيادة الهائلة في نطاق النشاط الاقتصادي العالمي وحجمه وسرعته على البيئة مسببًا أضرارًا بيئية غير مسبوقة، حيث ما يقدر بنحو ٦٠٪ من النظم البيئية العالمية تشهد تدهورًا ملحوظًا، إضافة إلى مخاوف عديدة بأن الكثير من الموارد الرئيسة الموجودة حاليًا قد لا تكون متاحة في العقود المقبلة، وذلك نتيجة الاستهلاك الشديد في الوقت الحالي لتلك الموارد (سعيد، 2022).

وعالمياً، ووفقًا لتقرير صادر عن البنك الدولي للإنشاء والتعمير، تعد الصين والهند والولايات المتحدة أكبر ثلاث دول تصدر انبعاثات ثاني أكسيد الكربون في العالم، حيث يبلغ مجموع انبعاثات هذه الدول معًا ما يقرب من نصف انبعاثات العالم. أما منطقة الشرق الأوسط تسهم بنحو 7% من إجمالي 32 جيجا/ طن سنويًّا من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون (2022 , https://blogs.worldbank.org/ar/arabvoices/why-cop21-important-middle-east-and-north-africa-region).

وفي المنطقة العربية (https://publications.unescwa.org/projects/sdg, 2022):

- لا يزال نصيب الفرد من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون في المنطقة يقارب المتوسطات العالمية.
- تتضاءل حصة الطاقة المتجددة من إجمالي الاستهلاك، ولا تزال أقل بكثير من المتوسط العالمي.
- ازداد عدد النازحين داخلياً بسبب الكوارث زيادةً واضحة على مدى السنوات العشر الماضية، ولكنه لا يزال ضئيلاً بالمقارنة مع المتوسطات في العالم.

وفي هذا الصدد، استناداً إلى أحدث بيانات متوفرة فيما يخص أبرز المؤشرات لهدف الحد من أوجه عدم المساواة في مصر 2022ك، ما يوضحه الشكل التالي:

شكل رقم (14): المؤشرات الفرعية لهدف العمل المناخي في مصر 2022

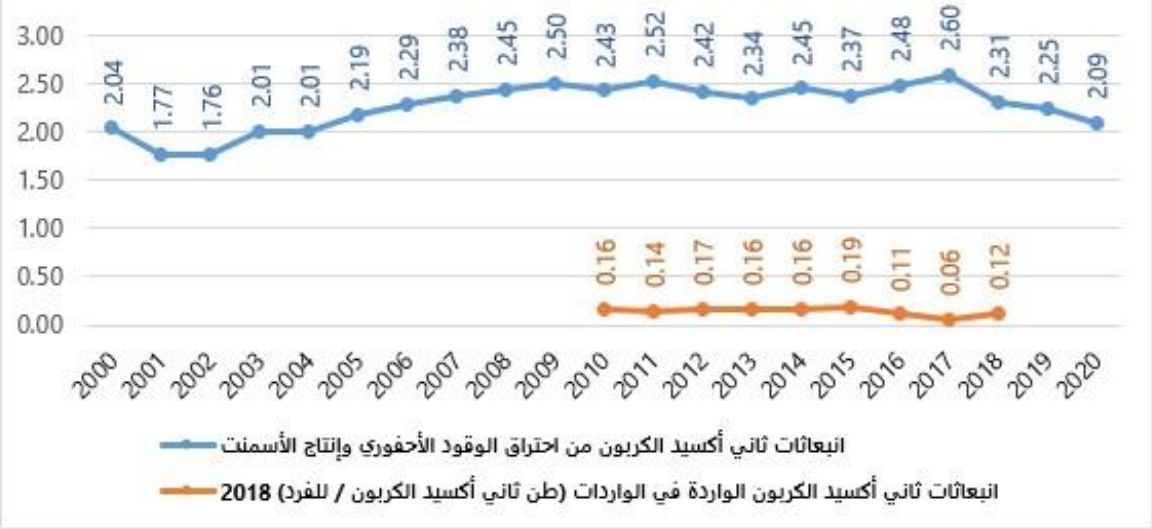

المصدر: من إعداد الباحث استناداً للبيانات من الموقع الرسمي للأمم المتحدة: https://unstats.un.org/sdgs/dataportal/database

ويتضح أنه:

- بلغت قيمة مؤشر انتشار انبعاثات ثاني أكسيد الكربون الواردة في الواردات نحو 0.12 طن مكافئ ثاني أكسيد الكربون / للفرد عام 2018، ومن المستهدف أن تصل قيمة المؤشر إلى 0 على المدى الطويل.
- بلغت قيمة مؤشر انبعاثات ثاني أكسيد الكربون الناتجة عن احتراق الوقود الأحفوري وإنتاج الإسمنت نحو 2.09 طن من ثاني أكسيد الكربون / للفرد عام 2020، في حين من المستهدف أن تصل إلى 0 على المدى الطويل .

وبوجه عام، يتضح أن هدف العمل المناخي يسير على المسار الصحيح مع وجود كثير من التحديات، حيث تعد مصر من أقل دول العالم إسهاماً في انبعاثات غازات الاحتباس الحراري (0.6% فقط)، إلا أنها من أكثر الدول المعرضة للمخاطر الناتجة عن تأثيرات التغيرات المناخية. ولأن التنمية الاقتصادية لن تتوقف وهي المسبب لأزمة التغيرات المناخية، يجب التحول نحو الاقتصاد الأخضر ومصادر الطاقة النظيفة حفاظاً ليس فقط على مستقبل الأجيال القادمة بل علي كوكب الأرض ككل.

الهدف الرابع عشر: الحياة تحت الماء:

تغطي المحيطات أكثر من 70% من الكرة الأرضية، حيث تشكل أكثر من ثلثي سطح الأرض. وهي مصدر الغذاء والدخل لأكثر من 10% من سكان العالم، حيث تعتمد سبل عيش هؤلاء السكان على التنوع البيولوجي البحري والساحلي لتحقيق أمنهم الغذائي (تتيح الأسماك نسبة 20% من البروتين الحيواني لحوالي ثلاثة مليار شخص). وتتضمن طبيعة عمل المحيطات أنظمة تجعل الأرض صالحة لعيش البشر، إذ يتم توفير وتنظيم مياه الأمطار ومياه الشرب والطقس والمناخ والسواحل والكثير من غذائنا وحتى الأكسجين في الهواء الذي نتنفسه عن طريق البحار.

وفي الوقت الحالي، هناك تدهور مستمر في المياه الساحلية بسبب التلوث، حيث تستوعب المحيطات حوالي 30% من ثاني أكسيد الكربون الذي ينتجه البشر. كما أن حموضة المحيطات– بسبب امتصاص المحيطات للكميات الزائدة من ثاني أكسيد الكربون من الغلاف الجوي– لها تأثيرٌ معاكس على عمل النظم البيئية والتنوع البيولوجي، حيث وصلت حمضية المحيطات إلى 26%. كذلك يحتوي كل كيلو متر مربع من المحيطات على 13 ألف قطعة من النفايات البلاستيكية في المتوسط. كما يشهد العالم استغلالاً مفرطاً لحوالي 30% من الأرصدة السمكية، ينحدر بها إلى ما دون المستوى المستدام للإنتاج. وكل هذا يؤثر سلباً أيضاً على الحياة تحت الماء. لذا فإن إدارة الموارد البحرية يعدّ أحد الملامح الرئيسية لمستقبلٍ مستدام(https://www.un.org/sustainabledevelopment/ar/clean water and sanitation, 2022).

وتطل المنطقة العربية على ثلاث بحار ومحيطين، حيث كل الدول العربية تمتلك سواحل على بحار أو محيطات أو الاثنين معا. لكن ما يثير القلق هو استعمال الموارد بشكل سيء، فقد ارتفع متوسط المعدلات السنوية لصيد الأسماك في المنطقة بنسبة 180% في 2013 مقارنة بعام 1990. وتزايدت عمليات صرف المخلفات من الزراعة والمدن والنقل البحري في البحار بشكل مستمر، زيادة الاستثمارات في تنمية حقول النفط والغاز البحرية، مما قد يخل بالنظم البيئية في المنطقة(https://the17goals.com, 2023).

وفيما يتعلق بهذا الهدف بالدول العربية، يتضح أن(https://publications.unescwa.org/projects/sdg, 2022):

- تتعرض المناطق البحرية في المنطقة العربية للخطر في ظل ارتفاع مستويات التلوث نسبياً وقلّة المناطق البحرية المحمية.
- حققت المنطقة تقدماً كبيراً في الاعتراف بحقوق مصائد الأسماك الصغيرة في الوصول إلى الموارد البحرية وحماية هذه الحقوق، على نحو يتجاوز المتوسط العالمي.

وفي هذا الصدد، استناداً إلى أحدث بيانات متوفرة فيما يخص أبرز المؤشرات لهدف الحياة تحت الماء في مصر 2022، كما يوضحه الشكل التالي:

شكل رقم (15): المؤشرات الفرعية لهدف الحياة تحت الماء في مصر 2022

المصدر: من إعداد الباحث استناداً للبيانات من الموقع الرسمي للأمم المتحدة: https://unstats.un.org/sdgs/dataportal/database

ويتضح أنه:

- بلغت قيمة مؤشر صحة المحيط – ويقيس إلى أي درجة تلوثت المياه البحرية الخاضعة للسلطات الوطنية بالمواد الكيميائية ومسببات الأمراض البشرية والقمامة من 0 (الأسوأ) إلى 100 (الأفضل) – نحو 50.4 عام 2020، في حين من المستهدف أن تصل قيمته إلى 100 على المدى البعيد .
- بلغت قيمة مؤشر نسبة الأسماك المصطادة التي يتم التخلص منها بعد ذلك نحو 15.5% عام 2018 مسجلة بذلك تراجع، في حين من المستهدف أن تصل النسبة إلى 0% على المدى البعيد.

- وصلت قيمة مؤشر متوسط المساحة المحمية في المواقع البحرية المهمة للتنوع البيولوجي نحو43 % عام 2020.
- بلغت نسبة الأسماك التي يتم اصطيادها عن طريق التجريف نحو 41.5% عام 2018 مسجلة بذلك تراجع، في حين من المستهدف أن تصل إلى 0 على المدى الطويل.
- بلغت نسبة الأسماك التي يتم اصطيادها من الأرصدة التي تعرضت للصيد المفرط نحو 36.8% عام 2018 مسجلة بذلك تراجع، وذلك للأفضل.

وبوجه عام، يتضح أن هدف الحياة تحت الماء (حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام) يعاني من ركود في تحقيقه، إلى جانب أن هناك تحديات جسيمة تواجه تحقيق هذا الهدف. فالحياة المائية في مصر تتعرض لعدة مخاطر تؤثر بالسلب على الحياة البحرية، نتيجة للتلوث النفطي، وإلقاء القمامة والبلاستيك في المياه.

لذلك أطلقت وزارة البيئة المصرية الحملة العالمية لتنظيف البحار، وتحسين البيئة البحرية، خاصة سواحل البحر الأبيض المتوسط والبحر الأحمر، بالإضافة لتنظيف نهر النيل من البلاستيك أحادي الاستخدام غير الآمن، حيث يظل في البيئة المائية لحوالي 450 سنة، ويسبب ضرراً بالغاً على الصحة العامة للإنسان، والكائنات الحية.

ويذكر أن إجمالي ما تم خفضه من حجم التلوث في نهر النيل والبحر المتوسط بلغ 5232 طنا من الملوثات وفق تقرير صادر عن وزارة البيئة، وتم تخصيص 190 مليون دولار للمشاريع البيئية، وتنظيم 3008 حملة تفتيش في المحافظات، وإعداد 10 آلاف و436 دراسة تقييم أثر بيئي لقطاعات مختلفة، وغير ذلك من الجهود المهمة، ضمن رؤية مصر المتسقة مع أهداف التنمية المستدامة 2030(https://www.eeaa.gov.eg/Topics/85/38/76/Details, 2022).

الهدف الخامس عشر: الحياة على الأرض:

الطبيعة مهمة جداً لبقاء البشر، حيث توفر الطبيعة الأكسجين، تنظم أنماط الطقس، تلقح المحاصيل، تنتج أنواع الطعام المختلفة (تتيح النباتات ما يزيد على 80 % من نظام الغذاء البشري)، تلعب دوراً رئيسياً في مكافحة تغير المناخ. ومع ذلك، لقد غير النشاط البشري حوالي 75 % من سطح الأرض، مما أدي لتعرض الطبيعة والحياة البرية لضغطٍ لتنحصر في زاويةٍ متناقصة المساحة من الكوكب بسبب التصحر وإزالة الغابات، ومن ثم الإضرار بالتنوع البيئي أو البيولوجي (التباين في الأنواع النباتية والحيوانية).

ويشكل التصحر وإزالة الغابات تحديات كبيرة للتنمية المستدامة، حيث أثر ذلك على حياة وسبل عيش الملايين من الناس. فقد خسر كوكب الأرض منذ عام 1990 حوالي 420 مليون هكتار من الغابات – تأوي الغابات ما يزيد على 80 % من أنواع الحيوانات والنباتات والحشرات الأرضية– لصالح استخدامات الزراعة وغيرها من استخدامات الأراضي. كذلك يُعزى إلى التصحر وحده فقدان مساحة 12 مليون هكتار سنوياً.

ولقد أدي تدخل البشر في سطح الأرض عبر الصيد والاتجار غير المشروعين فيما يتعلق بالحياة البرية إلى الإضرار بالتنوع البيئي، حيث يبلغ مجموع الأنواع الحيوانية المعروفة حتى الآن حوالي 8300 نوع، انقرض 8% منها فعلياً، بينما تواجه 22% منها خطر الانقراض، مما يقوض الجهود المبذولة في سبيل الحفاظ عليها. ومع استمرار التعدي على النظم البيئية، يصبح الاتصال بين البشر والحياة البرية دائم، مما يمكّن مسببات الأمراض في الحياة البرية من الانتشار إلى الماشية ومن ثم إلي البشر، وبالتالي يزيد من خطر ظهور وتطور الأمراض وانتشارها.

ويركز هدف الحياة على الأرض على حماية النظم البيئية البرية وترميمها وتعزيز استخدامها على نحو مستدام، وإدارة الغابات على نحو مستدام، ومكافحة التصحر، ووقف تدهور الأراضي وعكس مساره، ووقف فقدان التنوع البيئي (الأمم المتحدة، 2020).

وفيما يتعلق بهدف حفظ الحياة على الأرض واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة بالدول العربية، يتضح أنه:

- يبدو أن المنطقة العربية تحافظ على مساحة غاباتها المنخفضة بطبيعتها، رغم حدوث خسارة طفيفة في مساحة الغابات في البلدان العربية الأقل نمواً. وتشهد المنطقة تحسّناً في اعتماد خطط طويلة الأجل لإدارة الغابات، ويعود ذلك أساساً إلى التقدم المحرز في المغرب العربي، في حين يفتقر المشرق إلى خطط من هذا القبيل.
- مع أن المنطقة تضمّ نسبة منخفضة من الأراضي المصنفة على أنها محمية مقارنة بالعالم، فإن مشاركتها كبيرة في المعاهدات الدولية المعنية بحماية الموارد الوراثية النباتية.

وفي هذا الصدد، استناداً إلى أحدث بيانات متوفرة فيما يخص أبرز المؤشرات لهدف الحد من أوجه عدم المساواة في مصر 2022، كما يوضحه الشكل التالي:

شكل رقم (16): المؤشرات الفرعية لهدف الحياة على الأرض في مصر 2022

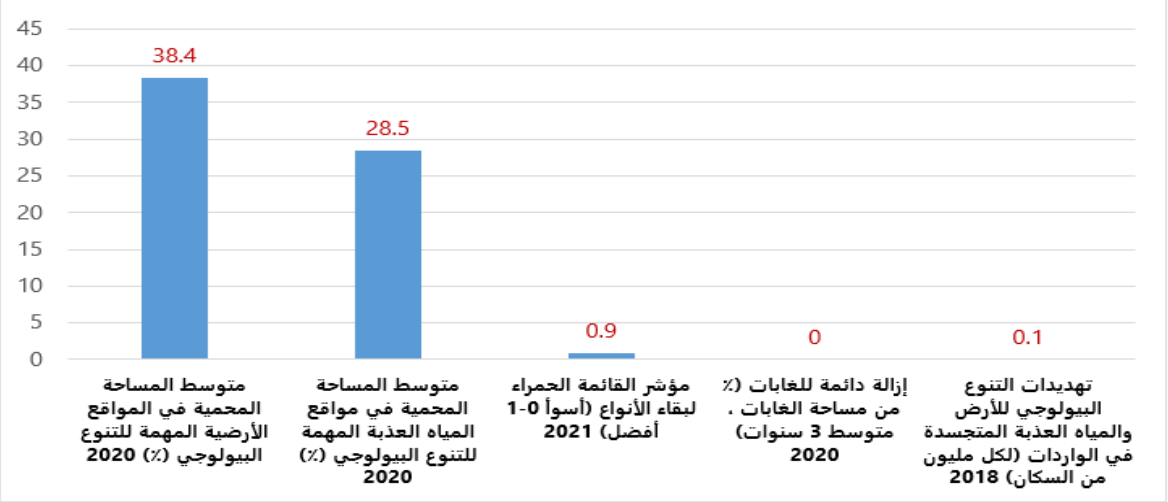

المصدر: من إعداد الباحث استناداً للبيانات من الموقع الرسمي للأمم المتحدة: https://unstats.un.org/sdgs/dataportal/database

ويتضح أنه:

- **بلغت قيمة المؤشر المعني بالمناطق المحمية بالمواقع الأرضية المهمة للتنوع البيولوجي نحو 38.4% عام 2020، في حين مستهدف ان تصل نسبته إلى 100% على المدى البعيد .**
- **وصلت قيمة المؤشر المعني بالمناطق المحمية بمواقع المياه العذبة إلى 28.5% عام 2020، في حين مستهدف ان تصل نسبته إلى 100% على المدى البعيد .**
- **اقترب مؤشرا إزالة الغابات بشكل دائم ومؤشر القائمة الحمراء لبقاء الأنواع من تحقيق هدف التنمية المستدام طويل الأجل.**

ولقد تم تحديد حالة التهديد لبعض المجموعات التصنيفية للكائنات الحية بمصر وهي على النحو التالي:

- **الحيوانات 1952 نوع منها 153 نوع مدرجة تحت خطر الانقراض.**
- **النباتات 226 نوع منها 3 نوع مدرجة تحت خطر الانقراض.**
- **الطيور 38 نوع منها 14 نوع مدرجة تحت خطر الانقراض.**
- **الحشرات 1336 نوع منها 36 نوع مدرجة تحت خطر الانقراض.**

وعلي الرغم من أن التنوع البيولوجي المصري يعتبر غير عال نسبياً نتيجة للمناخ القاري، إلا أن الكثير من الأنواع تتواجد في بيئات مساحتها محدودة جداً. وبالتالي، يتعرض التنوع البيولوجي لكثير من الأخطار مثل: ضغط النمو السكاني، الصيد الجائر للحيوانات، قطع الأشجار (خاصة

النباتات الطبية)، تدهور البيئات نتيجة التلوث من استخدامات الأنشطة الزراعية والصناعية، وتفتت البيئات نتيجة المشروعات العملاقة وشق الطرق. بالإضافة إلى ذلك، فقد تم إدخال كثير من أنواع النباتات والحيوانات الزراعية (بطرق متعمده أو غير متعمدة) إلى مصر عبر القرنين الماضين، مما أدى إلى إهمال الأنواع المصرية، ومن ثم بدأ بعضها يتدهور أو يكاد يختفي (الأصول الوراثية الزراعية) من ناحية. ومن ناحية أخري، أدى ذلك إلى وجود الكثير من الأنواع الغريبة الغازية التي أثرت سلباً على البيئة الزراعية والمائية مثل: سوسة النخيل– ورد النيل – استاكوزا المياه العذبة. وبالتالي، يتعرض حالياً التنوع البيولوجي المصري لكثير من التهديدات السلبية نتيجة الأنواع الغازية (https://www.eeaa.gov.eg/Topics/85/38/76/Details, 2022).

وبوجه عام، يتضح أن هدف الحياة على الأرض شهد تحسنًا محدوداً وغير كافٍ لتحقيق هدف التنمية المستدامة، فلا يزال هناك عدد من التحديات الجسيمة. فقد شهد المؤشران المعنيان بالمناطق المحمية بالمواقع الأرضية ومواقع المياه العذبة حالة من الركود إلى جانب معاناتهما من تحديات جسيمة. كما يجب على الدولة توجيه مزيد من الاهتمام بالقائمة الحمراء والخاصة بالتغيرات التي تطرأ على الأنواع المهددة بالانقراض.

الهدف السادس عشر: السلام والعدل والمؤسسات القوية:

تتسم الدول المتقدمة بمستويات مستدامة من السلم، الأمن، والازدهار. وذلك على عكس كثير من الدول النامية، التي لا تزال عوامل الصراع (المستويات المرتفعة من العنف المسلح وانعدام الأمن وضعف المؤسسات والوصول المحدود إلى العدالة) تشكل فيها تهديداً كبيراً على التنمية المستدامة.

عالمياً، كلف الفساد، الرشوة، والتهرب الضريبي الدول النامية ما يقرب من 1.26 تريليون دولار في السنة، أيضاً هناك مليار شخص "غير مرئي" من الناحية القانونية لأنه لا يستطيعون إثبات هويتهم (625 مليون طفل أقل من 14 سنة لم يتم تسجيل ميلادهم على الإطلاق)، بالإضافة لافتقار 49 دولة لقوانين تحمي المرأة من العنف المنزلي، غير عشرات الملايين النازحين قسراً بسبب العنف أو الاضطهاد أو النزاعات أو انتهاكات حقوق الإنسان، حيث تجاوز عدد الفارين من الحرب والاضطهاد والصراع 70 مليون. وكل هذه الموارد المالية والبشرية لو استخدمت في إطار تنمية هذه الدول سيكون لها شأناً آخر.

لذلك لابد من وضع حد للصراعات من خلال خطوات حاسمة ملزمة لكل الدول الأعضاء بالأمم المتحدة. لذا، يعد هذا الهدف محرك للتقدم وأداة تمكينية لجميع الأهداف الأخرى، حيث يهتم

هدف السلام والعدل والمؤسسات القوية بالتشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يهمش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضع للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات (https://the17goals.com, 2023).

وفي المنطقة العربية، أصبح الوضع أكثر سوءاً بسبب الحروب والعنف، فعلى الرغم من أن سكان المنطقة لا يمثلون إلا 5% من سكان العالم، إلا أن نسبة النازحين فيها وصلت 47%، واللاجئين 57.5%،45% من الهجمات الإرهابية، 68% من الوفيات المرتبطة بالمعارك، كل ذلك في عام 2014م.

وفيما يتعلق بهدف السلام والعدل والمؤسسات القوية بالدول العربية، يتضح أن:

- تتزايد جرائم القتل المتعمّد في المنطقة، ولكنها لا تزال دون المتوسط العالمي.
- الأطفال دون سن الرابعة عشرة في المنطقة هم أكثر عرضة للعقاب البدني و/أو الاعتداء النفسي مقارنة بالمتوسط العالمي.
- تشهد البلدان العربية الأقل نمواً معدلاً منخفضاً لتسجيل الأطفال دون سن الخامسة عند الولادة.
- تتعرض الشركات في المنطقة العربية، ولا سيما في البلدان الأقل نمواً، أكثر من غيرها لطلبات دفع الرشوة.
- لا تزال البيانات بشأن المؤشرات المتعلقة بالسلامة الشخصية والوصول إلى العدالة والحوكمة غير واضحة (https://publications.unescwa.org/projects/sdg, 2022).

وفي هذا الصدد، استناداً إلى أحدث بيانات متوفرة فيما يخص أبرز المؤشرات لهدف بهدف السلام والعدل والمؤسسات القوية في مصر 2022، كما يوضحه الشكل التالي:

شكل رقم (17): المؤشرات الفرعية لهدف السلام والعدل والمؤسسات القوية في مصر 2022

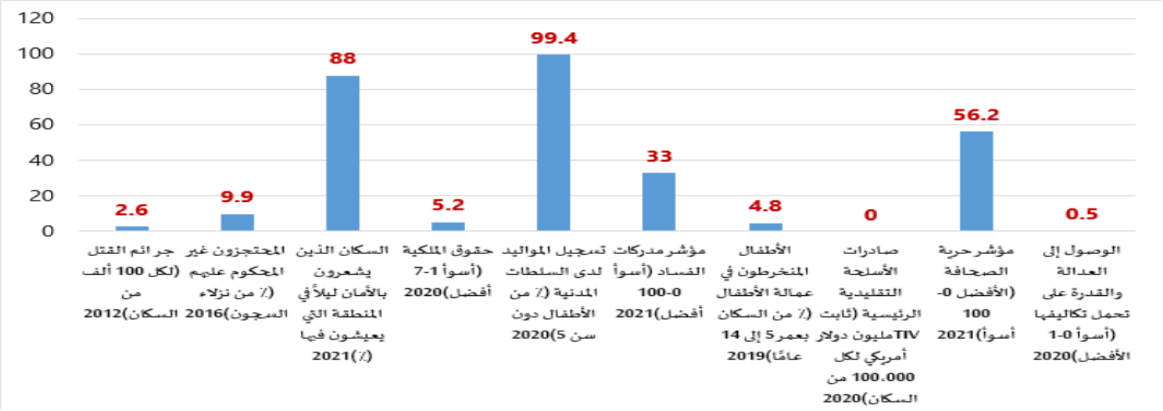

المصدر: من إعداد الباحث استناداً للبيانات من الموقع الرسمي للأمم المتحدة: https://unstats.un.org/sdgs/dataportal/database

ويتضح أنه:

- بلغت قيمة مؤشر مدركات الفساد (مؤشر الشفافية الدولية) نحو 33 % عام 2021، في حين مستهدف ان تصل نسبته إلى 88.6% على المدى البعيد .
- بلغت قيمة حرية الصحافة نحو 56.2 % عام 2021، في حين مستهدف ان تصل نسبته إلى 10% على المدى البعيد .
- بلغ مؤشر نسبة السكان الذين يشعرون بالأمان ويمشون بمفردهم ليلًا في المدينة أو المنطقة التي يعيشون فيها نحو 88%، في حين من المستهدف أن تصل النسبة إلى 90%.
- بلغ مؤشر حقوق الملكية نحو 5.21 عام 2020 ، في حين من المستهدف الوصول إلى قيمة 6.3 على المدى الطويل.
- بلغ مؤشر تسجيل المواليد المسجلة دون سن الخامسة نحو 99.4% عام 2020، في حين من المستهدف الوصول إلى قيمة 100% على المدى الطويل.

وبوجه عام، سجل هدف السلام والعدل والمؤسسات القوية تحسنًا محدوداً وغير كاف لتحقيق الهدف بشكل كامل، فما زالت هناك تحديات جسيمة، مما يوضح كم الجهود المنشودة من الدولة لتطبيق العدالة وتثبيت دعائم الأمن والسلام، بالإضافة لبناء مؤسسات قوية قادرة على التكيف مع متغيرات الواقع لتتواكب مع رؤية مصر 2030 لإحداث التنمية المستدامة في كل ربوع الوطن.

لقد أصبح تعزيز الشراكات العالمية أمراً ضروريًا لتحقيق الأهداف العالمية بحلول عام 2030، فليس بمقدور منظمة واحدة أو حكومة بمفردها أن تحقق التنمية المستدامة. وتمثل الشراكات بُعدًا أساسيًا في سبيل بلوغ أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة. لذا يهتم هذا الهدف بتعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة. وتتيح الشراكات بين الدول والمنظمات الدولية مثل الوكالة الدولية للطاقة الذرية، منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (FAO)، ومنظمة الصحة العالمية، ومنظمة اليونسكو...وغيرها، الفرصة لتسهم بما لديها من مهارات وموارد دعماً لتحقيق التنمية المستدامة في شتى أنحاء العالم.

ولقد صار العالم أكثر ترابطاً نتيجة التقدم التكنولوجيي، حيث يعد تحسين فرص الوصول إلى التكنولوجيا وسيلة هامة لتبادل الأفكار وتعزيز الابتكار. كذلك ضرورة تنسيق السياسات لمساعدة الدول النامية على إدارة ديونها، علاوة على تشجيع الاستثمار لصالح الدول الأقل نمواً لتحقيق

التنمية المستدامة، حيث صرح مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) بأن تحقيق أهداف التنمية المستدامة سوف يتطلب استثمارًا سنويًا يتراوح بين(5 –7) تريليون دولار أمريكي (https://www.un.org/sustainabledevelopment/ar/clean water and sanitation, 2022).

وبالتالي، لا يمكن تحقيق أهداف التنمية المستدامة إلا من خلال شراكات شاملة على المستويات العالمية والإقليمية والوطنية والمحلية. لذا، يجب أن تعتمد هذه الشراكات على الاستثمار الداخلي والخارجي والتمويل الابتكاري، بحيث تضم طائفة واسعة من الجهات الفاعلة في القطاعين العام والخاص على السواء، فضلا عن المجتمع المدني.

وينبغي أن تراعي تلك الشراكة مصالح جميع الجهات الفاعلة. فهناك حاجة لتوجيه الاستثمارات طويلة الأجل، خاصة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى قطاعات ذات أهمية حاسمة في الدول النامية مثل الطاقة المستدامة والتجارة والهياكل الأساسية والنقل، علاوة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

وفي المنطقة العربية، وضع عقد الشراكات لتحقيق الأهداف بغرض تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة، على النحو التالي:

- سجلت المنطقة العربية نمواً كبيراً في عدد مستخدمي الإنترنت واشتراكات النطاق العريض، غير أنها لم تلحق بعد بالمتوسط العالمي بالنسبة لاشتراكات النطاق العريض.
- لا تستفيد المنطقة العربية من التجارة العالمية، حيث لا تزال حصة المنطقة من صادرات الخدمات العالمية متواضعة مع أنها آخذة في النمو، كذلك حصة المنطقة من صادرات السلع العالمية متقلبة بسبب أن النفط والغاز يشكلان حصة رئيسية من صادرات المنطقة من السلع.
- تتجاوز المنطقة العربية المتوسطات العالمية في اعتماد تشريعات وخطط إحصائية تتوافق مع المبادئ العالمية. ومع ذلك، أجرت نسبة قليلة من الدول العربية تعداداً للسكان والمساكن على مدى السنوات العشر الماضية، مقارنة بالمتوسط العالمي.
- تشهد المنطقة نقصاً كبيراً في البيانات في عديد من المجالات ذات الأولوية في إطار هذا الهدف، بما في ذلك التمويل وتعبئة الموارد والتكنولوجيا والتجارة والشراكات وجمع البيانات (https://publications.unescwa.org/projects/sdg, 2022).

وفي هذا الصدد، استناداً إلى أحدث بيانات متوفرة فيما يخص أبرز المؤشرات لهدف عقد الشراكات لتحقيق الأهداف في مصر 2022، كما يوضحه الشكل التالي:

شكل رقم (18): المؤشرات الفرعية لهدف عقد الشراكات لتحقيق الأهداف في مصر 2022

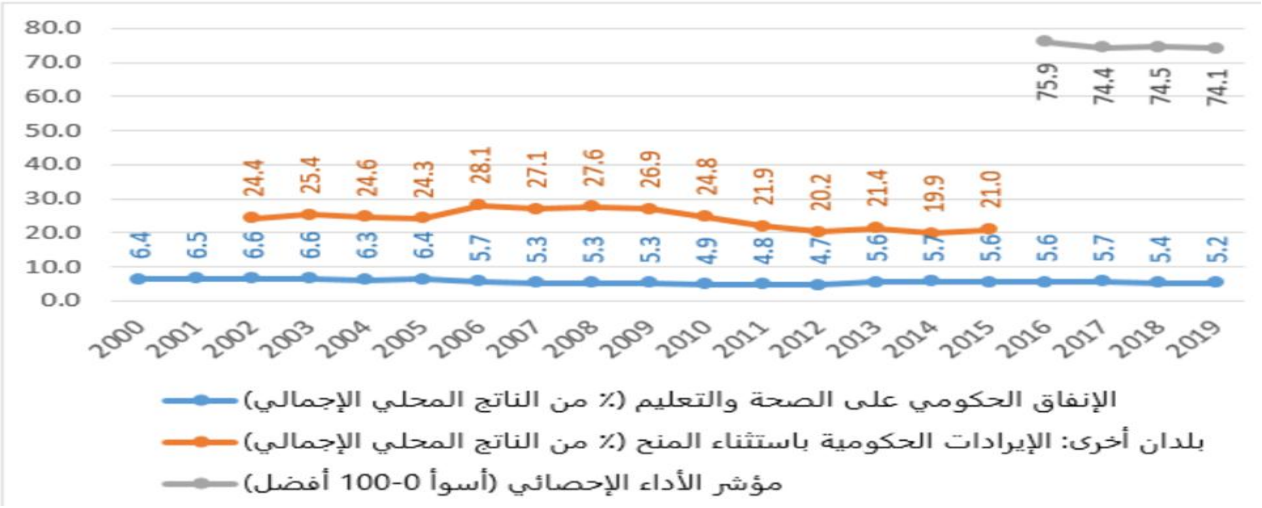

المصدر: من إعداد الباحث استناداً للبيانات من الموقع الرسمي للأمم المتحدة: https://unstats.un.org/sdgs/dataportal/database

ويتضح أنه:

- **تراجعت نسبة الإنفاق الحكومي على الصحة والتعليم من الناتج المحلي الإجمالي، منذ 2017، حيث وصلت قيمة المؤشر إلى 5.25% عام 2019 ، في حين من المستهدف أن تصل النسبة إلى 15% على المدى الطويل.**
- **تراجعت قيم مؤشر الأداء الإحصائي– وهو متوسط مرجح لمؤشرات الأداء الإحصائية التي تقيم أداء الأنظمة الإحصائية الوطنية. وهو يجمع خمس ركائز للأداء الإحصائي: استخدام البيانات، وخدمات البيانات، ومنتجات البيانات، ومصادر البيانات، والبنية التحتية للبيانات– ليبلغ نحو 74.07 عام 2019، في حين من المستهدف أن تصل النسبة إلى 100 على المدى الطويل .**

وتم عقد إطار استراتيجي للشراكة بين الأمم المتحدة والحكومة المصرية، الذي تم إطلاقه في عام ٢٠٠٦، حيث يسعى هذا الإطار لدعم الجهود نحو تحقيق أهداف التنمية الوطنية، ورؤية مصر ٢٠٣٠، وكذلك الأهداف الأممية للتنمية المستدامة، ويستند إلى عدد من الأولويات الرئيسية، هي: التنمية الاقتصادية الشاملة، العدالة الاجتماعية، الاستدامة البيئية وإدارة الموارد الطبيعية، تمكين المرأة (https://moic.gov.eg/ar/page/championing-multilateralism, 2023).

وبوجه عام، يعد هدف تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة هو الهدف الوحيد بين السبعة عشر هدف من أهداف التنمية المستدامة الذي حقق تراجعًا إلى جانب وجود تحديات كبيرة تواجه تحقيق الهدف. وحالياً، يكتسب التعاون بين الدول أهمية

متزايدة، ليعمل على ضمان تفعيل الجهود المشتركة لتوزيع مكاسب التنمية، ونقل الخبرات والمعرفة والتكنولوجيات الجديدة بشكل أكثر إنصافاً بين الدول، جنباً إلى جنب مع السياسات الوطنية في كل دولة، ودفع التعاون متعدد الأطراف، وصياغة أطر دولية تجمع الأطراف ذات الصلة على تحقيق أهداف التنمية المستدامة. لذلك، يجب على مصر أن تعمل من خلال التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف مع جميع شركاء التنمية من أجل التنمية المستدامة، ومستقبل قائم على التعددية والتعاون العالمي.

ويتضح من كل ما سبق، أن التقدم الذي أحرزته مصر نحو تحقيقها لأهداف التنمية المستدامة متفاوت، حيث يسير الاقتصاد المصري في تحقيق عديد من الأهداف على المسار الصحيح بلغ عددها 12 هدف. بينما يعد ضعيف الأداء في تحقيق بعضها، فهناك تحديات كبيرة في 5 من أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر، وذلك على النحو التالي:

فقد حافظت مصر على تحقيق عدد من أهداف التنمية المستدامة، كأهداف (6، 10، 12، 13) وهي تتعلق بالمياه النظيفة والنظافة الصحية، الحد من أوجه عدم المساواة، الاستهلاك والإنتاج المستدامان، العمل المناخي على التوالي. كما استطاعت التحسن باعتدال بعدد من الأهداف، وهي الأهداف (2، 3، 4، 5 ،8، 9، 11،15، 16) وهي تتعلق بالقضاء التام على الجوع، الصحة الجيدة والرفاه، التعليم الجيد، المساواة بين الجنسين، العمل اللائق ونمو الاقتصاد، الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية، مدن ومجتمعات محلية مستدامة، الحياة في البر، السلام والعدل والمؤسسات القوية على التوالي. بينما كان في حالة جمود أو ركود الأهداف (1، 7، 14، 13) وهي تتعلق بالقضاء على الفقر، توفير طاقة نظيفة وبأسعار معقولة، حماية الحياة تحت الماء. في حين شهد الهدف 17 تراجعاً، وهو الخاص بعقد الشراكات لتحقيق الأهداف.

نتائج البحث:

لقد سلط هذا البحث الضوء على واقع التنمية المستدامة في مصر من خلال تتبع تطور مؤشرات التنمية المستدامة حتى عام 2022، وقد تبين أن الاقتصاد المصري تمشياً مع أولويته المتمثلة في تحقيق التنمية الاقتصادية بالدولة، يدعم الأمم المتحدة في جهودها لبلوغ أهداف التنمية المستدامة الـ 17 وغاياتها الـ 169 المرتبطة بها والمنصوص عليها في خطة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة للفترة 2015–2030. وتستخدم الدولة المصرية في ذلك (رؤية مصر2030) من خلال العمل على مدار السنوات المقبلة لبلوغ هذه الأهداف. وفي ضوء العرض والتحليل السابق، توصل البحث للنتائج التالية:

- لقد ظهر مفهوم التنمية المستدامة منذ وقت قريب نسبياً في الفكر التنموي العالمي، إلا أنه هناك ارتباطاً بين النمو والتنمية المستدامة، كون النمو جزءاً أصيلاً من التنمية.
- إن مفهوم التنمية المستدامة هو الأكثر شمولاً من مفاهيم التنمية والنمو الاقتصاديين والتنمية البشرية كذلك، لأنه يعمل على تحقيق رفاهية الجيل الحالي والأجيال المستقبلية من خلال الاهتمام بالبيئة.
- يتمثل جوهر التنمية المستدامة في كيفية تحقيق تنمية اقتصادية ورفاهية اجتماعية بأقل قدر من استهلاك الموارد الطبيعية وبالحد الأدنى من التلوث والإضرار بالبيئة.
- تسعي التنمية المستدامة للحفاظ على التوازن بين الموارد الاقتصادية بأنواعها المختلفة مع مراعاة البعد الزمني في التوفيق بين الحاضر والمستقبل دون إلحاق الضرر بالأجيال المستقبلية، مما يكفل لها الديمومة والاستمرارية.
- تتضمن التنمية المستدامة ثلاثة أبعاد وهي: البعد الاقتصادي، البعد الاجتماعي، البعد البيئي. لذا، فهي تنمية ثلاثية الأبعاد مترابطة ومتكاملة ومتداخلة، مما يخلق عملية تنمية متوازنة.
- يهتم البعد الاقتصادي بسعيه نحو تحقيق الكفاءة الاقتصادية متمثلة في كفاءة الأنشطة الاقتصادية والتكنولوجية، وتعزيز الاستثمار، الإنتاجية، النمو الاقتصادي، زيادة حدود إمكانيات الناتج الاقتصادي.
- يهتم البعد الاجتماعي بتوفير تكافؤ الفرص للناس، بما في ذلك الرفاهية، نوعية الحياة، التنمية البشرية المستدامة والتماسك الاجتماعي.
- يحرص البعد البيئي على توفير القدرة على استخدام الموارد الطبيعية دون الإضرار بتوازن وسلامة النظم البيئية، تقليل العبء على البيئة، مما يخلق المسؤولية البيئية.
- يتطلب تحقيق التنمية المستدامة استراتيجية هيكلية طويلة الأجل للأنظمة الاقتصادية والاجتماعية مع تقليل العبء على البيئة، لتحقيق الكفاءة الاقتصادية والتضامن الاجتماعي والمسؤولية البيئية بشكل متزامن.
- حددت منظمة الأمم المتحدة خطة التنمية المستدامة لعام2030، حيث تضمنت هذه الخطة 17هدفاً، وشملت 169 غاية بإجمالي 232 مؤشراً.

- صاغت الأمم المتحدة نموذج من عدة مؤشرات، والذي شكل إطاراً عاماً لتقييم وقياس نسب تحقق أهداف التنمية المستدامة على المستويين الوطني أو الإقليمي. وقد تضمن هذا النموذج أربعة مؤشرات عامة وهي: المؤشرات الاقتصادية، المؤشرات الاجتماعية، المؤشرات البيئية، المؤشرات المؤسسية.
- تضم المؤشرات الاقتصادية جزءً تقليدياً، يتضمن المؤشرات الإحصائية الخاصة بالأداء الاقتصادي، ومؤشرات أخرى توضح مدى إدراج الأبعاد المستدامة في السياسة الاقتصادية.
- تضم المؤشرات الاجتماعية مجموعة من العناصر، ذات الطبيعة الاجتماعية، المرتبطة بوضع الفرد داخل المجتمع بشكل عام مثل الصحة، التعليم، السكن...إلخ، ومن خلالها يُمكن قياس مدى قدرة الحكومات على توفير الخدمات الأساسية لأفراد المجتمع.
- تُشير المؤشرات البيئية إلى تأثير تلبية الحاجات الاقتصادية والاجتماعية لأفراد المجتمع، على وضع البيئة (حجم التلوث، نوعية الهواء والمياه...إلخ)، ومعدلات استنزاف الموارد الطبيعية.
- تشير المؤشرات المؤسسية إلى عدة شروط للتدخل الحكومي بدرجات متفاوتة، من أجل توفير ما يُمكن تسميته بالبنية التحتية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.
- تعبر رؤية مصر 2030 عن خطة طموحة متضمنة الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة.
- تبلغ نسبة المؤشرات الدالة علي تحقق أهداف التنمية المستدامة في مصر نحو 21.5% (53 مؤشر)، مما يعني أن نسبة المؤشرات غير المحققة (المستهدفة) تبلغ نحو 78.5% (194 مؤشر).
- في عام 2022 م، بلغت قيمة المؤشر العام للتنمية المستدامة بمصر نحو68.7 نقطة، حيث أحرزت مصر الترتيب 87 بين 163 دولة حول العالم.
- تحسن أداء مصر نسبياً في اتجاهها نحو تحقيق عدد ملموس من أهداف التنمية المستدامة في البعدين الاقتصادي والاجتماعي، بينما أداء مصر في الجانب البيئي دون المستوي المقبول.
- تصنف الحكومة المصرية بأنها من الحكومات متوسطة الالتزام والجهد في سعيها نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

ومما سبق، يتضح أن الاقتصاد المصري يعاني من عدة مواطن للضعف أبرزها الفقر، البطالة، ارتفاع معدلات التضخم، عدم الاستغلال الرشيد لموارده، تدهور قاعدة الموارد الطبيعية، ضعف الانظمة البحثية ونظم التعليم، تراكم المديونية، انتشار الفساد الإداري، الزيادة السريعة في عدد السكان، الفجوة التنموية بين الريف والحضر. وينعكس ذلك عموماً في ضعف عدد من مؤشرات التنمية المستدامة. وعلي الرغم من ذلك، هناك مواطن لقوته، تكمن في البنية السكانية الشابة والموقع الاستراتيجي وتنوع مصادره. غير أن مواطن القوة أيضاً غير مستغلة بشكل كفء، مما يجعلها تتحول في أحيان كثيرة من حافز الى معوق في وجه التنمية المستدامة. وبناءً عليه، هناك تأثير لسياسات الحكومة المصرية على تحقيق أهداف التنمية المستدامة في مصر، ولكنه ليس بالقدر المطلوب.

توصيات البحث:

ووفقاً للنتائج السابقة، ولضرورة استمرار مصر في طريقها نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، هناك بعض التوصيات التي يقدمها هذا البحث، على النحو التالي:

- **يجب أن تضع مصر أهداف التنمية المستدامة كخارطة الطريق التي يتم التحرك من منطلقها نحو التنمية، مع مراعاة التحديات التي تعوق تحقيقها عبر وضع سياسات فاعلة لمواجهة هذه التحديات.**
- **تعزيز جودة المؤشرات التي تسير على المسار الصحيح، مع دعم تلك المؤشرات الضعيفة.**
- **العمل على الاستفادة من العولمة عبر تعزيز الشراكات المحلية والإقليمية والعالمية لمصر.**
- **إحداث تطور كبير في البنية التحتية، خاصة في قطاع الطاقة المتجددة غير المضر بالبيئة، الذي يعتبر المحرك الأساسي لعملية التنمية المستدامة.**
- **ضرورة تعاون أصحاب المصلحة متمثلين في الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني من خلال برامج تنموية حقيقية لتحقيق رؤية مصر 2030.**
- **زيادة درجة الانفتاح الاقتصادي بمصر والحد من الاتجاهات الحمائية المفرطة ببعض القطاعات، لزيادة الاستفادة من مكاسب التجارة الدولية والاستثمار الأجنبي المباشر كمحرك قوي للنمو.**
- **تعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد المصري من خلال التركيز على القطاعات الاقتصادية ذات الإمكانيات العالية في تحقيق النمو والقيمة المضافة عبر تعدد روابطها الأمامية والخلفية مثل التصنيع وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والزراعة.**
- **زيادة القاعدة الإنتاجية للاقتصاد المصري من خلال التطوير التكنولوجي بالقطاع الصناعي، بهدف زيادة معدلات النمو لمواجهة التحديات الاجتماعية والاقتصادية.**
- **تحقيق عدالة توزيع الدخل والثروة وتقليل الفجوات التنموية بين المناطق الحضرية والريفية.**
- **نشر فكر التنمية المستدامة والتوعية بأهميتها خاصة في المناطق الفقيرة والنائية.**
- **ضرورة الاهتمام بالقطاع الزراعي واستصلاح الصحراء، حيث يلعب ذلك دوراً هاماً في الحد من التغير المناخي.**
- **زيادة الاهتمام بتحسين أحوال الموارد البشرية من خلال زيادة نصيب قطاعي التعليم والصحة من الموازنة العامة للدولة.**
- **ضرورة الاهتمام بعملية البحث العلمي والربط بينها وبين عملية التطوير على أرض الواقع.**
- **معالجة التحديات الهيكلية وضرورة وضع احتياجات الناس وحقوقهم كأولوية.**
- **زيادة الاستفادة من الموارد البشرية وزيادة انتاجيتهم عبر تحسين ظروف سوق العمل.**

مراجع البحث:

أولاً: المراجع باللغة العربية:

أبو زنط، ماجدة أحمد، وغنيم، عثمان محمد. (2006). التنمية المستديمة: دراسة نظرية في المفهوم والمحتوى، مجلة المنارة للبحوث والدراسات، جامعة آل البيت، الأردن، مجموعة 12، العدد 01.

أمين، جلال. (2007). كشف الأقنعة عن نظريات التنمية الاقتصادية، القاهرة: دار الشروق.

الأمم المتحدة.(2015). اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، التقرير العربي للتنمية المستدامة. نيويورك: الأمم المتحدة .

الأمم المتحدة. (2018). اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، تقرير وضع تمويل التنمية في المنطقة العربية. نيويورك: الأمم المتحدة

الأمم المتحدة. (2018). مركز فردريك باردي للدراسات الدولية المستقبلية، تقرير أهداف التنمية المستدامة: مصر 2030. نيويورك: الأمم المتحدة .

الأمم المتحدة.(2019). تقرير أهداف التنمية المستدامة: الحد من أوجه عدم المساواة. نيويورك: الأمم المتحدة .

الأمم المتحدة.(2020). منظمة الأغذية والزراعة، تقرير حالة الغابات في العالم. نيويورك: الأمم المتحدة .

الأمم المتحدة.(15–17 مارس2022). المنتدي العربي للتنمية المستدامة:" التعافي والمنعة". نيويورك: الأمم المتحدة .

دبور، نبيل. (2004). مشاكل وآفاق التنمية السياحية المستدامة في البلدان الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي مع اشارة خاصة إلى السياحة البيئية، مجلة التعاون الاقتصادي بين الدول الاسلامية.

سعيد، كرم.(نوفمبر2022). تأثيرات التغير المناخى فى اقتصادات الدول، مجلة السياسة الدولية، القاهرة: مؤسسة الأهرام.

علي، ماهر أبو المعاطي. (2012). الاتجاهات الحديثة في التنمية الشاملة "معالجة محلية ودولية وعالمية لقضايا التنمية، الاسكندرية: المكتب الجامعي الحديث.

مرعي، محمد محمد. (20–24 نوفمبر2005). "دور الإدارة الرشيدة للحكومات المركزية والمحليات والقطاع الخاص في التنمية المستدامة :المسؤوليات والآليات"، المؤتمر العربي الرابع للإدارة البيئية، المنامة: البحرين.

منظمة الأغذية والزراعة. (11–30 نوفمبر1989). مؤتمر المنظمة، الدورة السابعة والعشرون، روما: منظمة الأغذية والزراعة.

منظمة الأغذية والزراعة. (2022). " تقرير الشرق الأدنى وشمال إفريقيا: نظرة إقليمية عامة حول حالة الأمن الغذائي والتغذية: التجارة كعامل تمكين للأمن الغذائي والتغذية، روما: منظمة الأغذية والزراعة.

وفا، عبد الباسط. (2005). التنمية السياحية المستدامة بين الاستراتيجية والتحديات العالمية المعاصرة، القاهرة: دار النهضة العربية.

ثانياً: المراجع باللغة الإنجليزية:

Birkmann, Jörn and Gleisenstein, Jorg. (January 2002). The implementation of sustainable development in regional planning documents. Objectives, opportunities and problems - case studies from Germany and Poland, European Regional Science Association (ERSA), conference papers, Paper No. 75.

Dillard, Jesse., Dujon, Veronica ., and King, Mary C. (2008). Understanding the Social Dimension of Sustainability. New York: Routledge.

Goodwin, Neva R. (2003). Five Kinds of Capital: Useful Concepts for Sustainable Development. Global Development and Environment Institute (GDAE), Tuftys University, Medford, USA, (GDAE) WORKING PAPER, NO. 03-07.

Hewitt, Peter and Aghion, Philippe (1999). Endogenous growth theory. (3rd Ed.). Massachusetts institute of technology.

Harris, Jonathan M., Wise, Timothy A., Gallagher, Kevin., and Goodwin, Neva R. (2001). A Survey of Sustainable Development: Social and Economic Dimensions. Island press.

Landes, D. (2003). *The Unbound Prometheus: Technological Change and Industrial Development in Western Europe from 1750 to the Present*. (2nd Ed.). Cambridge: Cambridge University Press.

League of Arab States) .2022). Report of Financing Sustainable Development in Egypt. Cairo: League of Arab States.

Peet, Richard and Hartwick, Elaine, (2009). Theories of Development: Contentions, Arguments, Alternatives, (2nd Ed.). New York: Guilford Press.

Scherer, F. M. (1999). New Perspectives on Economic Growth and Technological Innovation. Brookings Institution Press.

Sahu, Nirmal Chandra., and Choudary, Amita Kumari. (2005). Dimensions of Environmental and Ecological Economics. Universities press.

Sen, Gita. and Mukherjee, Avanti. (2014). No Empowerment Without Rights, No Rights Without Politics: Gender-equality, MDGs and the post-2015 Development Agenda, Journal of Human Development and Capabilities, vol. 15, no. 2-3, 2014.

Thirlwall, A. P. (2003). Growth and Development, with Special Reference to Developing Economies. (7th Ed.). Houndmills, Basingstoke, Hampshire: Palgrave Macmillan.

United Nations, (1987). World Commission on Environment and Development (WCED), "Our Common Future". New York: United Nations.

United Nations. (2007). Indicators of Sustainable Development: Guidelines and Methodologies. (3rd Ed). New York: United Nations.

United Nations. (2015). "The 17 Goals". Sustainable Development Goals. New York: United Nations General Assembly.

United Nations. (2022). Sustainable Development Report. New York: United Nations.

ثالثاً: المواقع الاليكترونية:

الموقع الرسمي للبنك المركزي المصري، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2/9/ 2022:
http://www.cbe.org.eg

قاعدة بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، تم الاطلاع عليه بتاريخ 12/10/ 2022:
http://www.capmas.gov.eg

الموقع الرسمي للهيئة العامة للاستعلامات، تم الاطلاع عليه بتاريخ 10/8/ 2022:
http://www.sis.gov.eg

الموقع الرسمي لرئاسة جمهورية مصر العربية، تم الاطلاع عليه بتاريخ 6/4/ 2023:
https://www.presidency.eg/ar

الموقع الرسمي للفريق القطري للأمم المتحدة في مصر، تم الاطلاع عليه بتاريخ 3/9/ 2022:
https://egypt.un.org/ar/sd

الموقع الرسمي للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، تم الاطلاع عليه بتاريخ 7/1 2022:
https://publications.unescwa.org/projects/sdgs-review-2022

الموقع الرسمي لوزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية في مصر، تم الاطلاع عليه بتاريخ 23/11/ 2022:
https://mped.gov.eg

الموقع الرسمي للبنك الدولي، تم الاطلاع عليه بتاريخ 4/6/ 2023:
https://www.albankaldawli.org/ar

الموقع الرسمي للأمم المتحدة، فريق الأمم المتحدة القطري بالعراق، تم الاطلاع عليه بتاريخ 17/3/ 2022:
https://iraq.un.org/ar/sdgs/3

الموقع الرسمي للأمم المتحدة، أهداف التنمية المستدامة، تم الاطلاع عليه بتاريخ 9/1/ 2022:
https://www.un.org/sustainabledevelopment/ar/gender-equality

الموقع الرسمي للوكالة الدولية للطاقة الذرية، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2/5/ 2022:
https://www.iaea.org/ar/min-nahn/alhadaf

الموقع الرسمي للبنك الدولي، قاعدة البيانات ، تم الاطلاع عليه بتاريخ 5/12/ 2022:
https://blogs.worldbank.org/ar/opendata/sdg-6-water-and-sanitation-essential-sustainable-development

الموقع الرسمي للبنك الدولي، قاعدة البيانات، تم الاطلاع عليه بتاريخ 11/1/ 2022:
https://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.PCAP.CD

الموقع الرسمي للأمم المتحدة ، تم الاطلاع عليه بتاريخ 22/8/ 2022:
https://www.un.org/ar/climatechange/what-is-climate-change

الموقع الرسمي لوزارة البيئة المصرية، تم الاطلاع عليه بتاريخ 20/3/ 2022:
https://www.eeaa.gov.eg/Topics/85/38/76/Details

الموقع الرسمي لوزارة التعاون الدولي المصرية، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2/8/ 2023:
https://moic.gov.eg/ar/page/championing-multilateralism

الموقع الرسمي لأهداف التنمية المستدامة للأمم المتحد، تم الاطلاع عليه بتاريخ 24/8/ 2023:
https://the17goals.